original not to be removed

بسم الله الرّحمن الرحيم

عدد خاص

April 1998. Issue No. 183
العدد ١٨٣، ابريل ١٩٩٨م، ذو الحجة ١٤١٨ هـ

Voice of Bahrain
BM Box 6135, London, WC1N 3XX

صوت البحرين

صوت الحركة الإسلامية في البحرين

فسوف تعلمون من تكون له عاقبة الدار إنّه لا يفلح الظالمون

نشرة شهرية تصدرها حركة أحرار البحرين الإسلامية

حل مجلس ادارة جمعية المحامين أكد عقلية الاستبداد

عندما قرر رئيس الوزراء ارسال وفد مكون من ثلاثة عشر شخصا لحضور اجتماعات مفوضية حقوق الانسان في جنيف اتضح عمق الشعور لديه بهشاشة وضع حكومته امام الراي العام الدولي وضرورة وضع امكانات الدولة لحماية سمعة عائلته. هذا الوفد الذي تشكل من سياسيين ودبلوماسيين وضباط امن يعمل ليل نهار منذ بداية الدورة الرابعة والخمسين للمفوضية بهدف التضليل على حقيقة ما يجري في البلاد من اضطهاد وظلم وتعذيب وارهاب حكومي، ويتصل بالجهات الدولية في محاولة يائسة لانقاذ سمعة عائلة آل خليفة التي لوثتها سياسات رئيس الوزراء، ولكن من غير الممكن ان تنجح في منع اهدافها خصوصا بعد تراكم الادلة الدامغة على تورط حكومة البحرين في جرائم ضد الانسانية تؤكدها الوثائق والصور والافادات الشخصية. وحتى لو استطاعت اقناع الوفود الحكومية الرسمية بعدم التطرق لملف البحرين في مداخلاتها فان العدد الكبير من المنظمات الحقوقية غير الحكومية مستمر في شجب السياسات القمعية لنظام الارهاب في البحرين، وقد تطرق العديد من هذه المنظمات الى ذلك بشكل اكد فشل مهمة الوفد الحكومي. كما ان المقررين الخاصين حول قضايا التعذيب والاعتقال التعسفي وحقوق المراة والطفل وغيرها مقتنعون بالملف الاسود لحكومة البحرين في هذه المجالات. واذا كان رئيس الوزراء قد قرر التخلص من ايان هندرسون كمدير عام للامن العام قبيل انعقاد الدورة في محاولة يائسة لتحميله المسؤولية واقناع العالم بان ذلك العهد قد انتهى فان تعيين بيفيد جامب كمستشار قانوني لوزارة الداخلية يعني ان تركة هندرسون ما تزال باقية، خصوصا ان المعذبين الذين تدربوا على يدي هندرسون مثل عادل فليفل وخالد الوزان وخالد المعاودة وعبد العزيز عطية الله آل خليفة ما يزالون ملتزمين بنهج ذلك الضابط الاستعماري الذي كرس حياته لتعذيب البشر في كينيا وروديسيا والبحرين.

اما على صعيد الداخل فقد اكد شعب البحرين قدرته على العطاء المستمر في مضمار النضال من اجل الحرية والكرامة. وكانت مراسم احياء ذكرى استشهاد الشهيدين عيسى قمبر وحميد قاسم الشهر الماضي على درجة من القوة اذهلت النظام الذي كان يعتقد ان اساليب القمع الجماعي والتعذيب والاعتقال العشوائي سوف تقضي على الانتفاضة التي وجدت لتبقى حتى تحقق اهدافها. هذا الاصرار الشعبي على العطاء من اجل الكرامة والحرية اقوى من اساليب البطش والاضطهاد. لقد هبت البحرين الشهر الماضي للتعبير عن وقفة تضامن مع الشهداء وعائلاتهم ورفض السياسات الحكومية الظالمة وتاكيد المطالب الشعبية بكل وضوح. وكانت الشعارات التي غطت الحيطان في كل مناطق البحرين تقريبا تعبيرا حيا عن فشل نظام القمع في قتل روح التحرر في نفوس المواطنين. وعندما عم الظلام كافة مناطق البلاد عشية الذكرى السنوية الثانية لقتل الشهيدين اتضح مدى التلاحم الشعبي في الموقف وتاكد للجميع ان القطيعة بين الشعب والحكومة اخذة في التوسع، وان سياسات هندرسون وخليفة بن سلمان فشلت بشكل كامل.

لقد استغرب الكثيرون اصرار رئيس الوزراء على تكريس الانطباع الذي اصبح في اذهان الآخرين عن سياساته وعقليته الاستبدادية عندما اصدر قرارا بحل مجلس الادارة المنتخب لجمعية المحامين البحرينيين وتعيين اعضاء آخرين من اختياره الشخصي ليحلوا مكانهم. تلك الخطوة لم تترك مجالا للشك في الرفض المطلق لكل ما هو ديمقراطي يقوم على اساس الانتخابات والمشاركة الشعبية في صنع القرار مهما كان هذا القرار صغيرا او محدودا. وكان رد الفعل الشعبي والدولي لتلك الخطوة تعبيرا عن السخط الذي عم جميع الاوساط بسبب اصرار رئيس الوزراء على القضاء على اية ممارسة ترتبط بالانتخاب الحر حتى في المؤسسات الصغيرة. وهناك تعاطف كبير من المنظمات الحقوقية الدولية والمؤسسات القانونية مع شعب البحرين الذي رفض هذه الخطوة المتخلفة، وعبرت تلك الجهات عن رفضها تلك السياسات التي تصادر الحريات والحقوق الاساسية للمواطنين. ووجد الوفد الحكومي الرسمي في جنيف صعوبة بالغة في اقناع احد بصواب قرار حل مجلس ادارة جمعية المحامين الذي اصدره رئيس الوزراء. وكان اعضاء هذا الوفد مقطبي الوجوه بعد ان وجدوا

التتمة ص ٨

○ اقدمت الحكومة على حل مجلس الادارة المنتخب لجمعية المحامين في خطوة اكدت استبداد رئيس الوزراء ورفضه كل ما له علاقة بالانتخابات. وعينت الحكومة مجلس ادارة جديدا يضم في عضويته اثنين من اعضاء مجلس الشورى المعينين، وأنهت بذلك استقلال الجمعية المهنية ذات الصيت الجيد على الصعيدين المحلي والدولي. كما عين احد افراد العائلة، الشيخ عيسى بن محمد آل خليفة، رئيسا للجمعية. وفي إثر ذلك القرار التعسفي رفع سبعون محاميا قضية قضائية ضد وزارة العمل وهي الجهة التي نقلت قرار رئيس الوزراء الى الادارة المنتخبة. وامر وزير العدل احد قضاة محكمة امن الدولة وهو من العائلة الحاكمة برئاسة المحكمة التي تنظر في تلك الدعوى، ومن المؤكد انه سوف يؤيد قرار رئيس الوزراء، ويحكم بأن تعيين مجلس الادارة هو الانسب للجمعية. هذا في الوقت الذي تفاعلت فيه قضية حل جمعية المحامين محليا ودوليا. فقد بعثت لجنة حقوق الانسان التابعة لجمعية المحامين البريطانية رسالة الى امير البحرين للاحتجاج على قرار حل الادارة المنتخبة، وطرحت القضية على عدد من الجمعيات الحقوقية في عدد من البلدان، ويتوقع ان تكون لها انعكاسات اضافية.

○ سخرت العائلة الحاكمة امكانات الدولة للتشويش على مداولات مفوضية حقوق الانسان التابعة للامم المتحدة حول البحرين في دورتها الرابعة والخمسين المنعقدة حاليا في جنيف. وقد بعثت وفدا من ثلاثة عشر شخصا الى اجتماعات المفوضية مكونا من سياسيين وعناصر مخابرات. وتركزت حججهم على ان للبحرين اساليبها في التعامل مع الوضع الداخلي وانها ملتزمة بكل القوانين الدولية حول حقوق الانسان الامر الذي لم يصدقه حتى اعضاء الوفد انفسهم. وقد نجحت المعارضة في ايصال قضية انتهاكات حقوق الانسان الى اجتماعات المفوضية برغم جهود الحكومة لمنع ذلك. وهناك تعاطف كبير من المنظمات غير الحكومية حيث طرح العديد منهم مداخلات حول البحرين بينما وزع بعضهم تقارير حول الوضع هناك. ومن المتوقع ان يتحدث عدد من الحقوقيين الدوليين امام اجتماع المفوضية هذا الشهر ليلقي الاضواء على حالات التعذيب وبقية الانتهاكات.

○ احيا المواطنون الذكرى السنوية لاستشهاد كل من عيسى قمبر وحميد قاسم اللذين استشهدا ظلما في ٢٦ مارس ١٩٩٦ و ٢٦ مارس ١٩٩٥ على التوالي. وقد عم البلاد عشية الذكرى السنوية ظلام دامس حيث اطفأ المواطنون كل الانوار في مناطقهم تضامنا مع عائلاتهم وتخليدا لذكراهم. وأعجب المراقبون بالاستجابة الكبيرة من جانب الشعب لتلك الخطوة المتحضرة، فيما فشلت الحكومة فشلا ذريعا في منع هذا المظهر الذي اكد وحدة الصف الوطني وراء المطالب المطروحة. وكانت الحكومة قد حاولت استباق الذكرى باعتقالات عشوائية كثيرة حيث اعتقلت رجالا ونساء وارسلت بذلك رسالة واضحة الى المواطنين ان من يشارك في احياء الذكرى سوف يكون مصيره الاعتقال والتنكيل. ولكنها فشلت في ذلك فشلا ذريعا بسبب اصرار الشعب على مطالبه العادلة ورفضه التهديدات الارهابية.

○ اكدت الناطقة الصحافية باسم منظمة الصليب الاحمر الدولي ان المنظمة قابلت ١٥٠٠ سجين سياسي خلال العام ١٩٩٧ في السجون البحرينية. ولم تعط السيدة دوريس بفيستر تفصيلات اكثر لكن تاكيد هذا الرقم له دلالات كثيرة اهمها ان الحكومة لم تتخل عن سياسة الاعتقال العشوائي برغم ادعائها بانها تحترم مواثيق حقوق الانسان. وكانت المنظمة قد زارت ١٤٢٦ معتقلا في العام ١٩٩٦، حسب تصريح رسمي، وقد ازداد هذا الرقم في العام الماضي، الامر الذي يبعث على المزيد من القلق.

○ في محاولة يائسة للتخفيف من الضغط الدولي اعلنت الحكومة انها وقعت على العهد الدولي لمنع التعذيب، وهي خطوة جاءت متأخرة جدا. وقد اعترفت الحكومة ضمنا بممارستها للتعذيب عندما تحفظت على المادة ٢٠ من العهد الدولي وبعض فقرات المادة ٣١ الخاصة بالخلافات الحدودية. كما لم تعبر صراحة عن موافقتها على المادة ٢٢ التي تعطي الحق للجنة الدولية المشرفة على متابعة الالتزام بالقرار في الاستماع الى دعاوى الاشخاص حول تعرضهم للتعذيب. وتعلم حكومة البحرين انها لو لم تفعل ذلك لاكتشف امرها بشكل مفضوح جدا. وهناك ضغوط دولية على الحكومة للتوقيع على العهدين الخاصين بالحقوق السياسية والمدنية من جهة والاقتصادية والاجتماعية من جهة ثانية.

Voice of Bahrain: Fax: + (44) 171 278 9089 E mail: 100542.1623@compuserve.com

يوميات الانتفاضة في شهر مارس ١٩٩٨

٢ مارس

● قرر رئيس الوزراء الانتقام من جمعية المحامين البحرينية بسبب سياساتها الاستقلالية وأصدر امرا بحل ادارتها. جاء ذلك في صورة امر صدر عن وزير العدل، الشيخ عبد الله بن خالد ال خليفة، يوم امس اخطر به بعض اعضاء الجمعية. وفي الوقت نفسه امر الوزير بتشكيل ادارة جديدة عن طريق التعيين وإلغاء الانتخاب، ليكون ذلك منسجما مع النهج العام لرئيس الوزراء الذي يرى ان فكرة الانتخاب «مبدأ غربي» لا يناسب البلاد، وان الاستبداد «هو ما يناسب عاداتنا العربية وتقاليدنا». وطلب من كل من الشيخ عيسى بن محمد ال خليفة والمحامي سلمان سهوان، تشكيل الادارة، ولكن كلا منهما رفض ذلك خشية من التبعات المترتبة على ذلك. ومع ان الغالبية العظمى من المحامين هم من الذين يؤمنون بالحرية ومبدأ الانتخاب ويرفضون الاستعباد والاستسلام لاطروحة ال خليفة التي تسعى لارجاع البلاد الى الوراء، غير ان وزير العدل قد يحصل في نهاية الامر على اشخاص رخيصين يوافقون على الانحناء امام اوامره وتنفيذها. واذا ما حدث ذلك فسوف يعني سقوط قلعة اخرى من قلاع الصمود الوطني والتحرري امام سياسات الاستعباد الخليفية. ويؤكد المطلعون على الامور ان قرار حل جمعية المحامين بشكلها الاستقلالي الذي عرفت به وتشكيل جمعية اخرى تابعة للعائلة الحاكمة يشكل تطورا خطيرا في الوضع الداخلي ويؤكد ان الحكومة بدلا من تطوير الوضع الداخلي باتجاه المزيد من الانفتاح والحرية، تجر البلاد الى مستوى جديد من الاستبداد والارهاب الحكومي.

ورأى مراقبون في المنامة ان السبب الاساس لقرار حل هيئة ادارة الجمعية هو الندوة التي عقدتها في شهر يناير الماضي لمناقشة «اوضاع الخليج بين قمتي طهران الاسلامية والكويت الخليجية»، يومها تحول النقاش الذي شارك فيه كل من الدكتورة منيرة فخرو الكاتب حافظ الشيخ الى محاكمة علنية لسياسات الارهاب الحكومية واسباب رفض المطالب الشعبية التي في مقدمتها اعادة العمل بالدستور. واعقب ذلك استدعاء رئيس الجمعية، المحامي المعروف الدكتور عباس هلال، ورئيس اللجنة الثقافية المحامي يوسف خلف وطلب من كل منهما كتابة تقرير عما دار في تلك الندوة. وكان الشعور العام ان آل خليفة لن يغفروا لادارة الجمعية قرار عقد الندوة والسماح بأسئلة تتعلق بالدستور المعلق وترفض مجلس الشورى المعين. ومع ان شخصا او شخصين محسوبين على الحكومة حاولا تبرير ممارساتها فقد بقي القسم الاكبر من الحاضرين مؤيدا للمطالب الدستورية. وكانت الجمعية قد رفضت في وقت سابق المشاركة في الهجوم على البرلمان الاوروبي بعد اصداره قرار ادانة حكومة البحرين والمطالبة بمنع تصدير السلاح اليها. والواضح من سياق الامور ان الجمعية سوف تتعرض لانتقام شديد من قبل رئيس الوزراء الذي يرفض ان تقال كلمة سلبية واحدة عن نمط حكمه او ارهاب نظامه او تخلف عقلية حكومته. وسبق للحكومة ان صادرت كل الحريات العامة وسعت الى فرض المزيد من الحدود على حريات المواطنين. وكان الاعلان عن تشكيل المجلس الاعلى للشؤون الاسلامية محاولة للسيطرة على الممارسات الدينية في البلاد وابقاء بعض علماء الدين خارج اطار الصراع الحضاري بين شعب البحرين وعقلية التخلف والقمع الخليفية. وقد أطلعت المعارضة جمعيات المحامين في بعض الدول على هذا القرار، كما ابلغت الامم المتحدة بممارسات الحكومة في مجال قمع الحريات العامة ورفض قيام مؤسسات مستقلة تتمتع بحرية القرار والموقف السياسي.

● وعلى صعيد آخر بدأت محاكمة عشرة اشخاص من مجموعة تضم ١٦ مواطنا تتهمهم الحكومة ظلما بالمشاركة في بعض اعمال الحرق. ووجهت اليهم تهم حرق بعض المحلات التي صدرت بشأنها احكام اخرى بحق مواطنين آخرين. وهذا يعني ان بعض حوادث الحرق المزعومة نسبت الى طرفين مختلفين بينما لم تنسب الى حقيقة مرتكبيها الذين ربما كانوا مرتبطين بجهاز قمع هندرسون. وقد تعرضت المجموعة الى تعذيب شديد وتأجلت محاكمة افرادها اكثر عام واحد لكي تثبت اظافر جديدة لهم حيث كان عادل وفليفل قد مارس ابشع انوع التعذيب ومن بينها نزع اظافرهم لاجبارهم على التوقيع على التهم المنسوبة اليهم. وعندما أطلعت المعارضة بعض المحامين الدوليين على ملف قضيتهم والاتهامات الموجهة اليهم، وكذلك ملفات مجموعات اخرى ادانتهم محكمة امن الدولة في وقت سابق بارتكاب اعمال الحرق نفسها، صرخ هؤلاء قائلين ان ذلك لم يحدث في اي بلد من العالم. وقالوا ان ذلك يعني تخبطا وافتراء وظلما مفضوحا لا يمارسه اي نظام آخر.

● ومن جهة اخرى نشرت صحيفة «ميدل ايست ميرور» التي تصدر في لندن مقالا تحليليا قويا حول تقاعد ايان هندرسون، ونشرت مقتطفات من مقال المهندس عبد الرحمن النعيمي الذي نشر في جريدة «القدس العربي» يوم الخميس الماضي. وكانت التغطية ايجابية حيث سلطت الاضواء على الاساليب الدموية التي اتبعها خلال عهده الاسود. وعقدت مقارنة بينه وبين سلفه السيء الذكر، السير تشارلز بليجريف، الذي كان قد قضى فترة مماثلة (٣١ عاما) على راس السلطة الفعلية في البلاد والذي طرد من البحرين في اثر الانتفاضة الشعبية الواسعة في منتصف الخمسينات.

● وعلم ان فعاليات الاحتجاج الشعبية مستمرة في اطار نهج المقاومة المدنية. فقد سمعت اصوات انفجار اسطوانات الغاز مساء الخميس الماضي بمنطقة السهلة، وشوهدت شعارات عديدة وسط سوق المنامة بالقرب من مسجد المهزع ومسجد احمد العصفور ومسجد مؤمن. وجاءت قوات الشغب مساء الخميس الماضي لشطبها على وجه السرعة نظرا لما تعكسه من استمرار التوتر في البلاد. وتردد من جهة اخرى ان من بين الاستعدادات التي تحاول الحكومة خداع الامم المتحدة بها نقل مئات المعتقلين من مراكز الشرطة الموزعة في جميع انحاء البلاد الى سجن الحوض الجاف. وكانت منظمة الصليب الاحمر قد أكدت وجود ٣٦ مركز توقيف في البحرين في العام ١٩٩٦.

٣ مارس

منعت السلطات البحرينية مواطنة بحرينية من دخول البلاد بعد عودتها قادمة من العاصمة القطرية، الدوحة. وكانت السيدة زوجة الشيخ ياسر الحوري، قد استقلت صباح السبت الخمس الماضي (٢٦ فبراير ١٩٩٨) الطائرة من مطار الدوحة الى مطار البحرين الذي وصلته بعد اقل من ساعة. وهناك احتجزت في المطار حتى الساعات الاولى من صباح الاحد وابعدت قسرا الى الدوحة. وتجدر الاشارة الى ان حكومة البحرين هي الوحيدة من بين دول العالم التي تبعد مواطنيها قسرا، وتناقض احد اهم مبادئ الميثاق الدولي لحقوق الانسان الذي يعتبر المواطنة حقا طبيعيا للانسان. وقد رفعت قضية السيدة المذكورة الى الجهات المختصة بمفوضية حقوق الانسان بالامم المتحدة.

● واستمرت السلطات البحرينية من جهة اخرى في اعتقال المواطنين بدون مبرر قانوني او شرعي او اخلاقي. ففي بني جمرة اعتدت قوات الامن في ٢٧ فبراير على تجمع شعبي بمناسبة زواج احد المواطنين. واعتقلت من بين الحاضرين عددا من الاطفال عرف من بينهم: جعفر محمد طاهر حبيب، ١٤، ياسين محمد رضي، ١١، جعفر عبد النبي عيسى كاظم، ١٠، ابراهيم عبد العزيز هارون، ١٠، محمد علي متروك، ١٤، سلمان علي متروك. واخذ الاطفال الى مركز التعذيب بالبديع وهناك تعرضوا الى تعذيب بشع للغاية. ونظرا لشدة التعذيب فقد اغمي على الطفل ياسين محمد رضي. وفي اليوم التالي بادر ارهابيو آل خليفة الى اطلاق سراح الاطفال الذين لا تتجاوز اعمارهم الحادية عشرة وأبقوا الباقين في غرف التعذيب. وقد اثارت هذه المعاملة الوحشية لأطفال البحرين مشاعر الغضب الشعبي ضد آل خليفة الذين اصبحوا يتعاملون مع اطفال البلاد بقسوة تفوق قسوة معاملة الاسرائيليين للاطفال الفلسطينيين. ورفعت اسماء هؤلاء الاطفال الى اللجان المختصة بالامم المتحدة.

● هذا وقد رفضت حكومة البحرين الادلاء باي تصريح بشأن محاكمة عشرة مواطنين بدأت يوم السبت الماضي. وحاول اعلاميون اجانب الحصول على اية معلومات حول المجموعة المظلومة ولكن بدون جدوى. واصر عبد العظيم البابلي، الناطق المصري باسم آل خليفة، على عدم التطرق الى القضية. ويتوقع ان تصدر محكمة امن الدولة السيئة الصيت احكامها بعد ثلاث جلسات سرية. وحسب المعلومات المتوفرة فان احد اسباب سرية المحاكمة الى هذه الدرجة ان المتهمين ما زالوا يحملون آثار التعذيب على اجسادهم ومنها اظافرهم المقلوعة وظهورهم المكوية بالآلات الكهربائية.

وعلى صعيد آخر فقد اثار قرار الحكومة بحل مجلس ادارة جمعية المحامين البحرينية واستبدالها بادارة معينة استياء واسعا في الاوساط المحلية والدولية. واهتمت الجهات الحقوقية الدولية بالقضية وبدأت تتقصاها لمعرفة حقيقة نوايا الحكومة وراء هذه التصرفات المتعسفة. واصدرت لجنة التنسيق بين جبهة التحرير الوطني البحرانية والجبهة الشعبية في البحرين بيانا حول هذه الخطوة جاء فيه: «ان لجنة التنسيق تستنكر هذا العمل غير الشرعي من قبل وزارة العمل، وتطالب كافة المنظمات الحقوقية باستنكار هذه الانتهاكات الصارخة من قبل حكومة البحرين التي تدلل على رفضها لاي صوت خارج جوقتها، واستعدادها لتحدي الرأي العام العربي والعالمي الذي يتزايد استنكاره لسياساتها المعادية لحقوق الانسان... اننا على ثقة بان مثل هذا العمل سيلقى الاستنكار من قبل كل المحامين الحريصين على استقلال ومكانة جمعية المحامين، كعنوان لضرورة استقلال جمعيات النفع العام عن اجهزة السلطة، كما سيلقى الشجب والاستنكار من قبل منظمات حقوق الانسان العربية والدولية واتحادات المحامين والحقوقيين العربية والدولية».

● واصدرت منظمة حقوق الانسان في البحرين التي تتخذ من كوبنهاجن مقرا لها بيانا حول استمرار اعتقال المهندس عبد الحسين احمد كاظم المتقوي، الذي اعتقل قبل اكثر من عامين وما يزال في القيود. وقالت المنظمة ان هذا المواطن البالغ من العمر ٤٢ عاما كان يعمل قبل اعتقاله مهندسا لدى وزارة الاشغال. وقد اعتقل للمرة الاولى في العام ١٩٨٤ وبقي في السجن سبع سنوات متواصلة. وبقي مراقبا بعد الافراج عنه في العام ١٩٩١ حتى اعتقاله في ٢٠ يناير ١٩٩٦. وكان ثلاثة من ابنائه قد اعتقلوا خلال هذه الفترة وما يزال ابنه الاصغر ياسر، ١٧، معتقلا بمركز التعذيب بالحوض الجاف بدون تهمة او محاكمة. واعتقل ابنه الاكبر، اسامة، ١٩، في ١٩٩٥/٥/٥ لمدة سبعة شهور بدون تهمة وبعد اطلاق سراحه طرد من المدرسة. واعتقل مرة اخرى في ١٩٩٦/٢/٣ وبقي في السجن عاما واحدا. وبرغم تبرئته من قبل محكمة امن الدولة فقد بقي فترة اطول في السجن. وبعد الافراج عنه منع من مواصلة دراسته بالمدرسة. واعتقل الابن الثالث، عمار، ١٨، في ١٩٩٥/٧/٢٤ وادين بالمشاركة في احتجاجات سلمية وحكم عليه بالسجن عامين، وبقي في السجن الانفرادي ستة شهور متواصلة. وتم تمديد فترة السجن عدة شهور قبل ان يفرج عنه مؤخرا. وما يزال يستدعى للقسم الخاص بشكل مستمر ويتعرض للتعذيب والاهانة.

● واحتوى البيان على تأكيد مجموعة العمل حول الاعتقال التعسفي (التابعة للامم المتحدة) في قرارها رقم ١٩٩٥/٣٥ بشأن البحرين على ان: مجموعة العمل تدرك ان قانون امن الدولة لا يميز في مواده من جهة بين الاشخاص الذين يمارسون حقوقهم الطبيعية في التجمع والانتظام والمشاركة في الحكم حسب ما تنص عليه المواد ١٨، ١٩، ٢١، ٢٢ من الاعلان العالمي لحقوق الانسان والمواد ١٨، ١٩، ٢١، ٢٢ و ٢٥ من الميثاق الدولي للحقوق السياسية والمدنية، ومن جهة اخرى اولئك الذين يسيئون استعمال تلك الحقوق. وفي تقريره لمفوضية حقوق الانسان التابعة للامم المتحدة قال المقرر الخاص حول التعذيب في رسالة مؤرخة ٦ مايو ١٩٩٦ ان المقرر الخاص نصح الحكومة بانه استمر في استلام معلومات تشير الى ان معظم الذين يعتقلون لاسباب سياسية في البحرين يتم توقيفهم في سجن انفرادي، وهي حالة تؤدي الى التعذيب. وذكر ان جهاز الامن والاستخبارات ودائرة المباحث الجنائية لجأت الى التحقيق مع مثل هؤلاء المعتقلين تحت التعذيب، وان ممارسة التعذيب من قبل هذه الجهات يمر بدون عقاب، وليس هناك قضايا معروفة تمّت فيها معاقبة المسؤولين عن اعمال التعذيب او اية معاملة سيئة اخرى.

٦ مارس

● شنت قوات القمع الحكومية الليلة الماضية عدوانا على منطقة القدم واعتقلت عددا من المواطنين. وعرف من بين هؤلاء المظلومين كل من: السيد هاشم السيد سلمان السيد محمد، ٣٠ (اعتقل للمرة الرابعة)، السيد علي السيد ماجد الماجد، ٢٣ (اعتقل للمرة الرابعة ايضا)، السيد تقي السيد جعفر السيد حسن، ٢٦، رضي عيد علي جمعة، ٢٨ (اعتقل للمرة الثالثة). وقد أغمي على والد الشاب الاخير بسبب سوء المعاملة لابنه اثناء اعتقاله. ولا يعرف الى اين اخذ المعتقلون الذين سحبوا من منازلهم بعد حصارها وارهاب ساكنيها ونقلوا الى اماكن غير معروفة. وهناك خشية كبيرة من تعرضهم لتعذيب وحشي في زنزانات النظام.

● وفي منطقة الدير قام المواطنون بحرق الاطارات عند مداخل المنطقة وذلك للتعبير عن استيائهم من معاملة اخوانهم المعتقلين بمركز التعذيب في منطقة الحد. فقد تم تقليل عدد الزائرين المسموح لهم بزيارة كل معتقل، وعدم السماح لهم بالسلام على اي من المعتقلين الآخرين الذين يتواجدون في قاعة الزيارة. والمعتقلون ممنوعون كذلك من استلام اي شيء من اهاليهم. وشوهدت يوم امس الاول كتابات كثيرة بالشعارات بمنطقة الدراز، وكذلك حرقت بعض الاطارات في الشوارع لتأكيد استمرار الاحتجاج الشعبي.

● وعلى صعيد آخر ما يزال اهتمام وسائل الاعلام العالمية بموضوع المعذب البريطاني المعروف، ايان هندرسون، كبيرا. فبالاضافة الى تغطية وكالة الانباء الفرنسية وهيئة الاذاعة البريطانية وصحف اخرى عديدة (من بينها جريدة الفايننشال تايمز، ومجلة The Big Issue) لخبر طرده من منصبه كمدير لجهاز التعذيب، فقد كتب الصحافي المشهور، روبرت فيسك، يوم امس مقالا في صحيفة «اندبندنت» البريطانية بعنوان: «ازاحة رئيس التعذيب البريطاني في دولة خليجية عن منصبه» جاء فيه «ان المعارضين البحرينيين لا سيما الشيعة الذي يطالبون بعودة الحياة البرلمانية، ادعوا ان الاسكتلندي هندرسون الذي عرف عنه قدرته على كسر حركة الماو ماو في كينيا، كان مسؤولا عن زنزانات التعذيب في الجزيرة (البحرين). ان ادعاءاتهم صحيحة». واضاف: «هناك

يوميات الانتفاضة في شهر مارس ١٩٩٨

اشاعات في البحرين بان هندرسون مصاب بالسرطان وقد تمت مكافأته بالذهب من قبل عائلة ال خليفة التي أعطته ما يكفيه لشراء عقارات من اجل ان يتقاعد في الولايات المتحدة الامريكية». وعزا الكاتب الى معارض من داخل البحرين قوله: «حتى لو ان هندرسون قد عزل من منصبه كرئيس لجهاز الاستخبارات فانه لا يزال موظفا ومسؤولا عن امن العائلة الحاكمة بصورة شخصية». وشكك المقال في عزل هندرسون كليا قائلا ان من الارجح بقاؤه كمستشار لوزارة الداخلية.

● وفي هذا اليوم نشرت جريدة «القدس العربي» اللندنية ترجمة عربية لمقال روبرت فيسك مع صورة لهندرسون نفسه. ويتوقع نشر مقالات اخرى حول الموضوع في اليومين المقبلين. وعرض تليفزيون البحرين يوم امس مشاهد من سفر الامير الى الخارج في زيارة خاصة لم يفصح عنها شيء. وركزت كاميرات المصورين على ايان هندرسون وهو يصافح الامير مودعا ومؤكدا استمرار حضوره على اعلى المستويات. ولكن يشعر هندرسون انه اصبح محصورا في البحرين حيث اكد بعض اصدقائه انه يخاف كثيرا من محاكمته دوليا كمجرم ضد الانسانية. وتجدر الاشارة الى ان الجهاز الذي انشاه هندرسون ما يزال يمارس ابشع السياسات بحق ابناء البحرين. ومنذ الاعلان عن ازاحة الجلاد البريطاني من منصبه اصبحت هناك حالة اضطراب واضحة في السجون. فقد علقت الزيارات الى اجل غير مسمى وخصوصا في سجن «القرين» وازدادت معاملة المعتقلين سوءا. وازداد انتشار قوات الشغب في الشوارع خصوصا في العاصمة، حيث ازدادت حركة دوريات الشرطة في قلب المنامة. وكانت المنامة قد شهدت نشاطا كثيفا في الايام الاخيرة تمثل بكتابة الشعارات على جدران العاصمة بكثافة ازعجت قوات القمع وافقدتها اعصابها.

● اما على صعيد ازمة جمعية المحامين فقد اخذت ابعادا كبيرة خصوصا ان عددا من المنظمات الحقوقية الدولية خصوصا المختصة بشؤون القضاء المستقل والدفاع عن مهنة المحاماة قرر التعاطي مع القضية بجدية اكبر. وهناك شعور بالغضب الشديد ازاء استمرار عقلية التخلف والاستبداد في البحرين والسماح لآل خليفة بالاحتفاظ بمقعد مجلس الامن الدولي بعد ان ثبت ان نظامهم يختلف عن انظمة كل الدول الاعضاء بمجلس الامن الدولي من حيث الممارسة الديمقراطية واحترام حقوق الانسان. واعتبر تدخل الحكومة لمنع انتخاب ادارة الجمعية وفرض ادارة من قبلها انتهاكا صارخا لحرية الانتخاب التي كفلها دستور البلاد والمواثيق الدولية العديدة.

● ولم يعرف بعد شيء عن طبيعة زيارة الرئيس الايراني السابق، الشيخ هاشمي رفسنجاني، الى المنامة. فقد تمت الزيارة بشكل مفاجيء ولا يستبعد ان تكون لها علاقة بالوضع السياسي المتوتر في البحرين. وتجدر الاشارة الى ان حكومة البحرين حاولت في السابق اتهام ايران بدور لها في تأجيج الحركة الدستورية، ولكنها اتهامات ما لبثت ان اختفت. وليس معلوما ما اذا كان لدى الشيخ رفسنجاني مبادرة من نوع او آخر.

٩ مارس

● توالى الاهتمام الاعلامي الدولي بطرد المعذب البريطاني ايان هندرسون من ادارة الامن العام، وصدرت في الايام الاخيرة تقارير عديدة اكدت دعم المجتمع الدولي لنضال شعب البحرين ضد نظام القمع الذي اسسه هذا الطاغية. ومن هذه التقارير ما نشرته صحيفة «صنداي ميل The Sunday Mail» الاسبوعية البريطانية في عددها الصادر يوم امس تحت عنوان: «تهديد بالسجن لرئيس الارهاب الاسكوتلاندي: لا ملجأ لهمجي البحرين». وعلى التقرير الذي كتبته ماريون سكوت صفحة من الجريدة واحتوى على صورتين لهندرسون. وابتدأ المقال بعبارة: «هذا الاسكوتلاندي متهم ببعض ابشع الجرائم المرعبة التي عرفتها البشرية» ومن الاتهامات الموجهة اليه، حسب الصحيفة: استباحة قرى كاملة واعتقال المئات، ارتكاب اعتداءات جنسية ضد الرجال والنساء، استعمال المثاقيب الكهربائية ضد الاطفال الذين لا يتجاوز عمر بعضهم سبعة اعوام وقتلهم. وعزا الى اللورد ايفبوري قوله ان على المدعي العام البريطاني ان يرفع دعوى ضده وفقا للمادة ١٣٢ من قانون العقوبات مبررا طلبه بقوله: «بما ان بريطانيا وقعت على ميثاق الامم المتحدة ضد التعذيب فهذا يعني ان علينا ان نقاضي منتهكي هذا القانون سواء كانوا مواطنين ام غير ذلك وسواء ارتكبت تلك المخالفات داخل اراضينا ام خارجها». واضاف: «وفقا لمبادىء نورمبرغ (المحكمة التي شكلت لمحاكمة النازيين بعد الحرب العالمية الثانية) فان رؤساء اي منظمة مسؤولون عن اعمال من يعمل تحت امرتهم. ان هيرمان غورينغ لم يتهم بقتل اليهود شخصيا، ولكنه قاد المنظمة المسؤولة عن ذلك، تماما كما فعل هندرسون». وقال: «ان البريطانيين سوف ينكسون رؤوسهم خجلا لو عرفوا ماذا فعل جهازه... فمن بين اسوأ الامثلة اعتقال وتعذيب مئات الاطفال». ونقلت الصحيفة عن النائب جورج غالواي قوله: «يجب ان يواجه هندرسون العدالة. ان علينا مسؤولية القيام بعمل ضد رجل شهدت مكاتبه ابشع اشكال التعذيب».

● وكانت مجلة The Big Issue البريطانية قد نشرت الاسبوع الماضي في عددها رقم ١٥٩ مقالا من صفحتين حول هندرسون بعنوان: «نجاح حملتنا ضد «جزار البحرين» الاسكوتلاندي: كيف اسقطنا الطاغية». وجاء في المقال الطويل وصف لانعكاسات مقال المجلة السابق حول هندرسون والمقابلة الوحيدة التي اجراها الصحافي نيل ماكاي مع هندرسون عبر الهاتف. وتطرق المقال الى «حملة المجلة الدولية ضد هندرسون» واصفة اياه بالنجاح الكبير. وقالت المجلة ان هناك الآن دعوات لمحاكمته اذا ما تقاعد في بريطانيا او الولايات المتحدة الامريكية. ونسبت الى ناطق باسم الحكومة الامريكية قوله: «يبدو ان هندرسون شخصية سيئة. ان الحكومة لا تريد ان تطأ قدماه ارض البلاد». واضاف المقال ان الطرق المتوفرة امامه للخروج من البحرين اصبحت مقطوعة لان ماضيه يلاحقه باستمرار. ونسبت الى الدكتور منصور الجمري قوله: «ربما ذهب هندرسون ولكن النظام الذي هيمن عليه سوف يبقى كما هو. ويبدو انه تم استبدال شر بآخر مثله».

اما جريدة العرب اليومية التي تصدر في لندن فقد نشرت في ٥ مارس عمودا بتوقيع «العربي الرحالي» تحت عنوان «لبنة في بناء استقلال البحرين» جاء فيه ما يلي: «اذا كانت دولة البحرين قد نالت استقلالها في نهاية العام ١٩٧١ ضمن عدد من الامارات الخليجية الشقيقة فان تجسيد الاستقلال البحراني الفعلي عن بريطانيا وعن وريثتها الولايات المتحدة الامريكية ما زال يتطلب الكثير. ويمكن القول ان الخطوات الهامة التي قطعت في النصف الاول من السبعينات في اتجاه تجميد هذا الاستقلال وتكريس السيادة البحرانية من خلال اعتماد الدستور وبناء المجلس النيابي قد تم التراجع عنها بصورة سافرة سنة ١٩٧٥. ولقد ترافق هذا لتراجع باطلاق ايدي المرتزقة من الضباط البريطانيين في الشؤون الامنية للبلاد. وفي مقدمة هؤلاء اللواء ايان ستيوارت هندرسون وزبانيته. وكانت سلطات الاحتلال البريطاني في البحرين قد احتضنت الضابط المذكور بعد ان افتضح امره كواحد من اشد غلاة القمع العنصري الابيض ضد الوطنيين الكينيين، ولم يعد له مكان في كينيا المستقلة. ولكن امره لم يستفحل وسطوته لم تستفحل الا في سياق الردة التي انطلقت في اوساط السبعينات وتفاقمت بعد قيام الجمهورية الاسلامية في ايران. وفي الوقت الذي استأنفت فيه النخبة الخليجية في بداية العقد الجاري حركتها السلمية من اجل تحسين حال الحريات وتوسيع مجال المشاركة في تدبير الشأن العام واحتلت النخبة البحرانية بجميع مكوناتها المختلفة صدارة هذه الحركة والتمسك بصورة بالغة التهذيب واللباقة من امير البلاد في نهاية ١٩٩٤ احياء العمل بالدستور واعادة الحياة النيابية اطلقت سلطات المنامة العنان للمرتزق المذكور من اجل توتير العلاقات بين الاسرة الحاكمة والحركة الدستورية، وقمع رموز هذه الاخيرة واذلالهم ونفي بعضهم وافتعال النعرات الطائفية. ودفع المتذمرين والساخطين دفعا الى العنف وزعزعة استقرار البلاد واستعداء غالبية السكان، بالاضافة الى استعداء الجيران. وبالنظر الى كل ذلك فان استغناء المنامة عن «خدمات» المرتزق هندرسون على رأس جهاز مخابراتها في ١٩ من الشهر الماضي لا يمكن الا ان يكون ايجابيا ومن شأنه اذا ترافق بتشطيب «الدزينة» الاخرى من المرتزقة البريطانيين المماثلين ان يشكل خطوة في اتجاه تجسيد الاستقلال الوطني، وتحرير سجناء الراي واحتضان المنفيين من خيرة ابناء البلاد وكوادرها».

● وعلم من جهة اخرى ان احد افراد العائلة الخليفية الحاكمة عين رئيسا لجمعية المحامين بعد حل ادارتها المنتخبة. فقد فرض الشيخ عيسى بن محمد آل خليفة، وزير العمل سابقا، رئيسا للجمعية، وفرضت لجنة ادارية تتكون من سمير رجب، محمد السيد يوسف، سلمان سيادي، راشد عبد الرحمن، حامد المحمود، فاضل المديفع. وهناك تحركات على الصعيد الدولي لفضح هذه الخطوة التي تؤكد استبداد رئيس الوزراء ورفضه لمبدأ الانتخاب على اي مستوى.

● وعلم ان المواطن السيد جابر الشهركاني ابعد في الاول من مارس عن البلاد بعد ثلاثة ايام من نزوله من الدوحة. وكان هذا المواطن قد وصل الى مطار البحرين الدولي على متن طائرة قادمة من الدوحة يوم الخميس ٢٦ فبراير فابقي في المطار ثلاثة ايام ثم ابعد الى العاصمة القطرية.

● وفي ٥ مارس خرجت احتجاجات شعبية على الشارع العام بمنطقة البلاد وتم اغلاقه بعد اشعال النار في اطارات السيارات خصوصا عند مدخل المنطقة. وفي اليوم التالي حضر عدد كبير جدا من المواطنين لصلاة الجمعة بمسجد الصادق بمنطقة القفول ورفعت الهتافات المدوية بالشعارات المعتادة ومن بينها «جهادا صبرا حتى النصر». وكانت قوات الشغب متواجدة بكثافة، ثم تعقبت المصلين بعد خروجهم من المسجد واعتقلت اربعة تعرضوا للتعذيب الشديد لمدة ٢٤ ساعة.

● وعلى صعيد آخر علم ان عبد الرحمن بوعلي، وكيل وزير الصحة، اصبح يمارس سياسة شرسة تعتمد مضايقة الموظفين البحرينيين وتخفيض رواتبهم وتهديدهم بالفصل، وهناك مشاعر بالغضب ضد هذه السياسة. وتجدر الاشارة الى ان لجنة مكافحة العنصرية التابعة للامم المتحدة ناقشت الاسبوع الماضي وضع البحرين وطلبت من الحكومة تقريرا بشكل عاجل.

١٠ مارس

● تفاعلت جريمة حل ادارة جمعية المحامين المنتخبة من قبل رئيس الوزراء محليا، وساد الغضب جميع الاوساط الشعبية التي رفضت الاستسلام للعقلية الحكومية الرافضة لمبدأ الانتخاب على اي صعيد. وقام المواطنون يوم امس بحركة احتجاجية سلمية بمنطقة السنابس حيث اشعلت النار في اطارات السيارات، وهو الاسلوب الذي شاع في البلاد للتعبير عن الاحتجاج السلمي على ارهاب السلطة. وكانت اعمدة الدخان تغطي المنطقة في الوقت الذي كانت فيه قوات الشغب الآجنبية تراقب الوضع وتتأهب للانقضاض على المنطقة لاستباحتها كما فعلت في السابق. وفي الوقت نفسه استمرت اجراءات القمع الحكومية ومصادرة الحريات العامة. فقد امر رئيس الوزراء باغلاق مأتم منطقة المرخ (الواقعة على بعد عشرة كيلومترات غربي المنامة)، ووضعت السلاسل على بابه الرئيسي من قبل عناصر جهاز الامن واعتقل مسؤول المأتم بدون اي سبب.

● وجاء اغلاق المأتم بعد حل جمعية المحامين، وهو الاجراء الذي اصبح حديث المنظمات الحقوقية الدولية خصوصا اتحادات المحامين في البلدان الديمقراطية. وأصدرت لجنة التنسيق البحرينية بيانا قالت فيه: «ان لجنة التنسيق تناشد كل المحامين بمختلف اتجاهاتهم السياسية والفكرية ان يقفوا صفا واحدا دفاعا عن جمعيتهم واستقلال قرارها، ودفاعا عن مؤسسات وجمعيات النفع العام ودفاعا عن الشعب الذي ناضل طيلة السنوات المنصرمة من اجل المشاركة السياسية وايقاف مسلسل الانتهاكات الفظ لحقوق الانسان في البحرين». واضافت قائلة: «اننا نتوجه الى كل الاصدقاء من اتحاد المحامين العرب والحقوقيين العرب ومنظمات حقوق الانسان في البلدان العربية الى الوقوف الى جانب جمعية المحامين في البحرين، كما نناشد المنظمات الدولية المهتمة بحقوق الانسان واتحادات المحامين والحقوقيين ولجان الدفاع عن حقوق الانسان في كل البلدان، التصدي لهذه الخطوة القمعية ومساندة المحامين في البحرين في دفاعهم عن حقهم في انتخاب ادارة لجمعيتهم والحفاظ على استقلالها».

● هذا في الوقت الذي تتعرض فيه سياسة الحكومة تجاه العمال الى انتقادات شديدة. فقد ذكرت صحيفة «الوطن» الكويتية في عددها الصادر يوم امس ان رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال الكويت السيد ثابت ابراهيم الهارون اوضح ان الاتحاد الدولي للعمال العرب تقدم بشكوى ضد البحرين لعدم وجود تنظيمات نقابية فيها، ولم يكن تحركا منفردا من قبل الاتحاد العام لنقابات عمال الكويت، وانما كان تحركا جماعيا قامت به مختلف الاطراف الحكومية العمالية بمبادرة من وزير العمل في جمهورية مصر العربية السيد احمد العماوي ووزير العمل في الجمهورية العربية السورية السيد علي خليل. وقد عقد اجتماع مع رؤساء الاتحادات العمالية لمعرفة رأيهم حول الشكوى المقدمة من الاتحاد الدولي للعمال العرب ضد البحرين، فتم التأكيد على ضرورة الاخذ بمعايير العمل العربية والدولية وصيانة الحقوق والحريات النقابية حسبما تراه من تشريعات وخصوصيات تنسجم مع هذه التوجهات. وتم تشكيل لجنة للمساعي الحميدة للقيام بزيارات مكوكية الى البحرين.

● وعلى صعيد آخر اعتقل يوم امس الطفل محمد عبد الجبار ابراهيم صالح، ١٦، من منطقة الدراز، ويخشى عليه من التعذيب الوحشي في زنزانات النظام. وكان هذا الطفل قد اعتقل يوم الخميس الماضي مع ستة اطفال، وافرج عنهم جميعا بعد ثلاثة ايام تعرضوا خلالها الى التعذيب الشديد على ايدي المعذبين الذين تدربوا على يدي هندرسون. واعتقل معه ايضا الطفل موسى حسن السوداني وجيء بالاثنين الى منزل الطفل علي عبد الله مرهون، ١٦، واعتقل كذلك. ثم ذهب الجلادون الى منزل الطفل حسين علي المشخص، ١٦، لاعتقاله ولم يكن موجودا. وتسود البلاد حالة ارهاب شديدة بسبب ممارسات جهاز الامن الذي امره رئيس الوزراء باستعمال كل الوسائل المتوفرة لقمع ابناء البحرين.

● ويتداول المواطنون خبر اضراب المعتقلين بسجن «القرين» خصوصا بعد ان اتضح دور المعذبين عيسى الرميحي وصقر النعيمي في ممارسة جرائم ضد الانسانية بحق المعتقلين من اطفال وشباب. ففي ٢٠ فبراير اضرب جميع المعتقلين السياسيين في ذلك السجن احتجاجا على تعنت الحكومة ورفضها ايجاد الحل المناسب للأزمة الراهنة، ووضع حد للانتهاكات التي تمارسها تجاه

يوميات الانتفاضة في شهر مارس ١٩٩٨

الشعب المظلوم. واستمر هذا الاضراب السلمي لمدة ستة ايام، حصلت خلالها اعتداءات من قبل ضباط التعذيب المناوبين في ادارة السجن خصوصا من قبل الجلادين المذكورين، بهدف انهاء الاضراب. وقام عيسى الرميحي وصقر النعيمي بتهديد المضربين وتوعدهم، واحضرا قوات الشغب الاجنبية للتهديد باقتحام السجن. وفي الليلة الثالثة من الاضراب ارتكب الملازم عيسى الرميحي جريمة كبيرة حيث اخذ ١٥ شابا واعتدى عليهم بالضرب والتعذيب الوحشي وعلقهم من ايديهم وارجلهم، ثم قص شعر رؤوسهم امعانا في الاهانة، تماما كما كان ضباط المعسكرات النازية يفعلون ضد المعتقلين. وكل جرم هؤلاء الشباب انهم طالبوا بإحضار ممرض لعلاج الجرحى الذين تم تعذيبهم في وقت سابق. وبعد هذا التعذيب الوحشي قام عيسى الرميحي نفسه بدخول بقية العنابر والزنزانات مهددا المعتقلين بانه لن يسمح لاي ممرض بدخول ذلك السجن وهو يقول: «اذا كان هناك اي مريض فسوف اتركه يموت». واضاف انه اذا سمع اي نداء من احد فسوف يعطي الضوء الاخضر لقوات الشغب بشن العدوان على السجن وضرب السجناء. ولكن ذلك لم يزد المعتقلين الا اصرارا وصمودا، واستمر الاضراب السلمي برغم كل اجراءات التشدد. وفي اليوم الثالث جاء الملازم خليفة الخليفة، محاولا كسر الاضراب بالقوة والتهديد وتفريق السجناء في العنابر ولكنه فشل في ذلك واستمر الاضراب. وفي اليومين الخامس والسادس توالى سقوط الكثير من المضربين من شدة الاعياء الامر الذي اضطر الضباط الى التناوب للعمل على مدى ٢٤ ساعة مع توفير ثلاثة باصات لنقل المرضى للمستشفيات. ورفض بعض المضربين العلاج الامر الذي ادى الى نشوب حالة طوارئ في كل من ادارة السجن نفسه والمستشفى وادارة السجون. وفي اليوم السادس جاء الرائد راشد جمعة، نائب رئيس ادارة السجن، واستدعى شخصين من كل عنبر لحل المشكلة ومعرفة مطالب المعتقلين فتم الاتفاق على نقطتين رئيسيتين: الاولى: اطلاق سراح مجموعة من السجناء خلال شهر مارس من بين ٣٠٠ سجين مرشحين لذلك. والثانية: مقابلة كل من المدعي العام ومدير مكتب وزير الداخلية لتحريك القضايا خلال شهري مارس وابريل مع حضور نائب رئيس ادارة السجون هذه المقابلات.

١١ مارس

● تدهورت صحة عدد المعتقلين بشكل مضطرد في الايام القليلة الماضية بسبب اضرابهم عن الطعام احتجاجا على سوء المعاملة داخل الزنزانات ورفض الحكومة اطلاق سراحهم. وعلم ان كلا من مجيد ميلاد والسيد احمد نعمة وعلي الجلاوي تدهورت صحتهم كثيرا بعد عشرة ايام من الاضراب بينما تتجاهل الحكومة مطالبهم. وهؤلاء الثلاثة من بين مجموعة كبيرة من السجناء الذين ما يزالون معتقلين بالرغم من انتهاء مدة الحكم التي فرضتها عليهم محكمة امن الدولة ظلما وعدوانا، وقد كرر عادل فليفل قوله انه لن يفرج عنهم ابدا. وكانت المجموعة قد بدأت اضرابها بعد عيد الفطر مباشرة واوقفت الاضراب عدة مرات بعد وعود متكررة ولكن بدون تنفيذ بالافراج عنهم. وهذا الاضراب تعبير عن الاحتجاج الشديد ضد التعذيب والاهانات والانتهاك الصارخ والمتكرر لحقوق الانسان.

● اما المعتقلون بسجن «القرين» فقد اضربوا كذلك منذ ايام وما يزالون صامدين في موقفهم. ويطالب هؤلاء ايضا باخلاء سبيلهم بعد مرور اكثر من عامين عليهم وهم موقوفون بدون تهمة او محاكمة. وغضبت الحكومة غضبا شديدا وسعت الى الانتقام من السجناء بنقل ستة منهم الى سجن جو بتهمة التحريض على الاضراب عن الطعام. وعلم ان الذين تعرضوا لهذا الانتقام هم الشيخ حسين الاكرف، السيد موسى السيد مهدي، مهدي عباس سهوان، علي العكري، ابراهيم جاسم والمهندس عبد الحسين احمد كاظم المتفوي. ووضع سجناء الرأي هؤلاء في سجن انفرادي عقابا لهم ويتعرضون الآن لتعذيب وحشي. وقد نقلت قضيتهم الى المقررين الخاصين بمفوضية حقوق الانسان المعنيين بالاعتقال التعسفي والتعذيب. اما سجناء الحوض الجاف فما يزالون يعانون من المعاملة السيئة فلا يسمح لهم ان يستلموا ما يحضره اهاليهم لهم ويحبرون على الشراء من محل بالسجن، ولا يسمح لهم بالذهاب لقضاء الحاجة الا مرتين في اليوم. وعرف من بين الجلادين بسجن الحوض الجاف كل من انور وشبير وهما يمنيان، ومهاوش وهو سوري الجنسية.

● وعلم ان عددا من الاطفال قد اعتقلوا في ٨ مارس ومن بينهم: علي احمد مرهون، ١٥، حسين علي، ١٦، موسى جعفر السوداني، ١٥، صلاح ميرزا موسى، ١٥، السيد مرتضى مهدي الموسوي، ٨١٢ جابر السيد ابراهيم الموسوي، ١٤، حسن عبد الجبار ميرزا علي، ١٥، حسين عباس الصفار، ١٤.

● وعلم ايضا ان الشاب عيسى عبد النبي الجمري، ٢٢، قد فقد عقله بسبب التعذيب الوحشي الذي تعرض اليه. وكان هذا الشاب قد حكم عليه بالسجن سبع سنوات ظلما وعدوانا. وفي شهر يناير الماضي ذهب اهله في اخر زيارة اليه وبعد ثلاثة ايام من تلك الزيارة اختفى صوته تماما، ولما سأل المعتقلون عنه اخبروا بانه نقل الى سجن انفرادي. وهناك اصيب بنوبات تشبه الصرع وقال السجانون انه فقد عقله. ولما اصر زملاؤه على رؤيته عوقبوا بمنع الزيارات العائلية عنهم، تماما كما حدث مع السجين فخري عبد الله راشد. وقد نقلت قضية هذا السجين الى الجهات المختصة بالجهات الدولية المعنية.

● وفي باربار جي، بعد من شباب الانتفاضة واطفالها من الزنزانات ومعهم قوات الشغب وعناصر جهاز القمع الحكومي وعدد من السيارات القديمة. وعلى مدى يومين متتاليين اجبر هؤلاء المظلومون (ثلاثة في اليوم الاول وستة في اليوم الثاني) على اشعال النار في هذه السيارات امام اعين اهاليهم وتم تصويرهم. ويعتقد ان هذه الخطوة الدنيئة سوف تقدم الى العالم لتبرير القمع والارهاب الحكومي ضد المواطنين.

● وعلم من جهة اخرى ان الشيخ محمد علي حيدر صنقور رجع مساء الاثنين الماضي (٩ مارس) بعد اداء العمرة. ولكن قوات الامن اختطفته من الجسر ولا يعرف شيء عن مصيره حتى الآن.

ونشرت صحيفة Bolton Evening News البريطانية في عددها يوم الاثنين الماضي (٩ مارس) مقالا تحت عنوان «كابوس رجل معذب في ثقب الجحيم» يصف معاناة المواطن ياسر الصايغ الذي طردته السلطات البحرينية من البلاد قبل بضعة شهور. وذكرت الصحيفة ان الضحية تعرض الى ضرب وحرق بالسجائر وتعليق من معصميه لفترات طويلة وضربه بالفلقة بعد تعليقه من عصاة طويلة تحت ركبتيه . وقالت الصحيفة انه بعد انكاره اي علاقة بالمعارضة السياسية زج به في زنزانة صغيرة ولم يسمح له بالاتصال بمحام او غيره. وقال الصايغ انه لم يحصل على هاتف للاتصال بابنه الذي يعيش بمنطقة بولتون البريطانية الا بعد ان اضرب عن الطعام. ولم يفرج عنه الا بعد ستة اشهر بعد تدخل مباشر من اللورد ايفبوري. وقالت الصحيفة ان مجموعات الحقوق المدنية والسيدة روث كلي، عضوة البرلمان البريطاني حصلوا اكثر من ١٠٠٠ مناصر محلي وطالبوا وزير الخارجية بالتدخل لضمان حقوق هذا المواطن. وقال الصايغ انه اقيل من عمله ثم اعتقل عند رجوعه المنزل، وعذبوه فترة طويلة متواصلة من اجل الحصول على اعتراف منه بعلاقته مع المعارضة.

ومن جهة اخرى اجابت الحكومة البريطانية على سؤال قدمه لها اللورد ايفبوري حول: ما اذا كانت الحكومة قد اعطت تعهدا بتدريب الشرطة او القوات المسلحة في البحرين، وفقا لخطة المساعدة التدريبية العسكرية التابعة للكومنولث او اي جانب آخر. فجاء جواب الحكومة على لسان البارونة سيمونز اوف فيرنهام دين: «ان حكومة صاحبة الجلالة لم تلتزم بتدريب الشرطة او العسكريين في البحرين طبقا لسياسة توفير التدريب للعسكريين والشرطة التي تنتهجها وزارة الخارجية. ان وزارة الدفاع قدمت تدريبا عسكريا للبحرين. ففي العام الماضي فان قوات الدفاع البحرينية حصلت على تدريب خاص، وحصل الحرس الوطني على تدريبات لحماية المنشآت المهمة.

١٦ مارس

● اصدر الاتحاد العام للمحامين العرب في القاهرة في ١٢ مارس قرارا بتجميد عضوية جمعية المحامين البحرينية بعد حل ادارتها المنتخبة وتعيين اعضاء آخرين في مكان الاعضاء المنتخبين. وجاء في القرار ان الاتحاد العام للمحامين العربي لن يعترف بالجمعية المذكورة الا بعد اعادة الادارة المنتخبة وان عضوية الجمعية في الاتحاد اصبحت مجمدة في الوقت الحاضر. وعلم ان حوالي مائة من المحامين البحرينيين عازمون على تقديم دعوى امام المحكمة الصغرى ضد وزارة العمل التي ابلغت الادارة المنتخبة بقرار حلها الصادر عن رئيس الوزراء شخصيا. وهناك رفض شامل للادارة المعينة التي يراسها احد افراد العائلة الحاكمة وتضم في عضويتها اثنين من اعضاء مجلس الشورى المعين والمرفوض شعبيا.

● ومن جهة اخرى غطت الشعارات الوطنية الجدران في مناطق عديدة من بينها كرزكان ورأس الرمان، والمنامة وذلك بعد ان قامت السلطات برش الشعارات القديمة في محاولة يائسة لاخفاء مظاهر الرفض الشعبي لسياسة القمع الحكومية. وحدث يوم السبت الماضي (١٤ مارس) مواجهات ومناوشات بين المواطنين وقوات الشغب الاجنبية بمنطقة الدراز وشوهدت الحرائق في اطارات السيارات وتصاعدت اعمدة الدخان عالية في الجو. و شوهدت حرائق صغيرة اخرى في عدد من المناطق مثل السنابس وعند مدخل المنامة استعدادا لاحياء ذكرى استشهاد الشاب عيسى قمبر الذي أعدمته الحكومة في ٢٦ مارس ١٩٩٦ واحتجاجا على حل الادارة المنتخبة لجمعية المحامين. وحدثت حركة شعبية اخرى بقلب العاصمة مساء الخميس الماضي حيث قام عدد من المواطنين باشعال بعض الحرائق الصغيرة للتعبير عن احتجاجهم، وقاموا بالكتابة على جدران المنطقة بشكل ملفت للنظر. وتناولت الشعارات ذكرى استشهاد عيسى قمبر المقبلة، وفشلت قوات الشغب في القاء القبض على اي من المواطنين الاحرار الذين اكدوا اصرارهم على الاستمرار في مشروع "المقاومة المدنية حتى تتحقق المطالب العادلة.

● وقامت قوات الشغب الاجنبية يوم الجمعة الماضية بتدنيس قبور عدد من الشهداء بمقبرة السنابس. وقد أثار هذا العدوان الوحشي على المقبرة مشاعر الغضب لدى المواطنين لان شعب البحرين يحترم الموتى وخصوصا الشهداء منهم ولكن آل خليفة لا يعترفون بحرمة الاحياء فضلا عن الموتى.

● وقد استمرت الاعتقالات في الايام الاخيرة بوتيرة تعكس استمرار نمط القمع الذي انتهجه السيء الصيت ايان هندرسون. فقد اعتقل في ٩ مارس السيد فيصل بن هلال (من منطقة كرانة) بينما كان متوجها الى عمله، ولم يعرف شيء عنه حتى الآن. وفي ١٠ مارس اعتقل السيد صادق السيد قاسم السيد احمد، ١٥، (من منطقة الدراز) بعد يوم واحد من الافراج عن عمه السيد جعفر. وسبب اعتقال الطفل تافه جدا. فقد لوحظ توجه المواطنين الى منزل العائلة بعد الافراج عن السيد جعفر لتهنئته بالسلامة، فتوجهت مفرزة من قوات الشغب الى المنزل لتسأل عن سبب هذه الزيارات للمنزل، ولما حاول الطفل المذكور شرح الموقف لهم اعتقلوه فورا معتبرين ان زيارة المواطنين لاحد المعتقلين المفرج عنهم يعتبر «تهديدا لامن الدولة». وفي الاطار نفسه اعتقلت قوات الشغب عددا من مواطني منطقة السنابس بينما كانوا يقومون بزيارة صديق لهم بمنطقة الدراز اطلق سراحه في ١٠ مارس. وعرف من بينهم: سمير صالح محمد تقي، ٢٢، محمد صالح محمد تقي، ٢٥، محمد علي احمد حيدر، ١٨، ماهر عباس، ١٧. وعذب هؤلاء تعذيبا شديدا قبل ان يفرج عنهم.

● واعتدت قوات الارهاب الخليفية الاسبوع الماضي على منزل السيد احمد السيد محفوظ بمنطقة سار واعتدت عليه وعلى زوجته بالضرب والاعتداء الوحشي. وعاث المعتدون بمحتويات المنزل بشكل عبثي وغوغائي يعكس طبيعة النظام الذي يحكم البلاد. فقد بعثرت كل محتويات المنزل، وفتحت الثلاجة واتلفت محتوياتها. واعتقل اثنان من ابناء العائلة هما السيد علي، ١٩، والسيد فاضل، ١٧، وافرج عنهما في اليوم التالي بعد تعذيبهما بوحشية.

● وظهر مؤخرا اسم الجلاد علي فاضل بمركز التعذيب بالخميس حيث اكدت التقارير ان اطفالا كثيرين تعرضوا للتعذيب الوحشي والاعتداء على يديه. وتعد المعارضة ملفا خاصا عن هذا المعذب لرفعه للجهات المختصة بالجرائم ضد الانسانية لدى الامم المتحدة.

● واستمرارا لسياسة ابعاد المواطنين من بلادهم وهي السياسة التي كرسها ايان هندرسون، منع المواطن الشيخ سلمان علي العبيدان (من منطقة الشاخورة) البالغ من العمر ٣١ عاما من دخول البلاد مؤخرا. فقد وصل الى مطار البحرين في ١٢ مارس ١٩٩٨، ولكن لم يسمح له بالدخول. وفي اليوم التالي أبعد الى السعودية. وقد رفعت الى الامم المتحدة الاسبوع الماضي قائمة باكثر من ٤٠٠ مواطن بحريني لا تسمح الحكومة لهم بالعودة الى البلاد ولا تجدد جوازات سفرهم.

● وما تزال آثار الاضراب الكبير عن الطعام الذي قام به المعتقلون في عدد من مراكز التعذيب يثير مشاعر المواطنين خصوصا مع اصرار رئيس الوزراء على تجاهل مطالب المعتقلين باطلاق سراحهم بعد ثبوت براءتهم من القيام باي عمل مناف لدستور دولة البحرين. وقد تدهورت صحة عدد منهم ويخشى على حياتهم خصوصا مع عدم وجود رعاية صحية مناسبة. وقدمت تقارير عديدة الى منظمات حقوق الانسان العالمية خصوصا مفوضية حقوق الانسان التابعة للامم المتحدة في جنيف التي تبدأ مداولاتها هذا الاسبوع. وقد خصصت حكومة البحرين ميزانية هائلة لمنع صدور قرار دولي يشجب سياساتها القمعية التي ترفض احترام حقوق الانسان. وفي الصيف الماضي اكتشف العالم اسلوب الرشوة الذي تمارسه الحكومة من اجل تزوير الحقائق، عندما تأكد انها قدمت مبلغ ١٠٠٠٠٠ دولار الى احدى المنظمات العاملة في اطار حقوق الانسان.

١٧ مارس

اصدرت محكمة كويتية ظالمة يوم امس احكاما جائرة بحق عدد من المواطنين البحرينيين بتهمة حيازة منشورات معارضة لحكومة البحرين. فبعد تأجيل المحاكمة مرات قرا القاضي الاحكام التي

يوميات الانتفاضة في شهر مارس ١٩٩٨

اعتبرت مخالفة لدستور دولة الكويت الذي لا يعتبر حيازة المنشورات السياسية، جرما يعاقب عليه القانون. فقد صدر الحكم على كل من حسين جاسم الحايكي ومحمد ميرزا عاشور بالسجن ثلاث سنوات مع الاشغال الشاقة، ودفع غرامة قدرها ٥٠٠ دينار، وحكم على كل من محمد حبيب منصور وحسين منصور حسن بالسجن ثلاث سنوات. وحكم على الثاني (محمد ميرزا عاشور) بالابعاد بعد اكمال فترة الحكم. وبرأت المحكمة تسعة بحرينيين من التهم الموجهة اليهم. وكان عدد من المنظمات الحقوقية الدولية قد طالب حكومة الكويت باطلاق سراح سجناء الراي البحرينيين بدون قيد او شرط. واكد محاموهم انهم لم يخالفوا اي مادة دستورية وان استمرار اعتقالهم مخالفة صريحة للدستور. وقد رفضت المعارضة البحرينية تلك الاحكام الجائرة واعتبرتها قرارا سياسيا غير حكيم في وقت تطالب الكويت فيه باطلاق اسراها لدى العراق. ويعتبر شعب البحرين المواطنين البحرينيين الثلاثة المعتقلين لدى الكويت «اسرى»، بينما تعتبرهم المنظمات الحقوقية الدولية «سجناء رأي». وتعتزم المعارضة البحرينية طرح قضية الثلاثة بقوة خلال الدورة الحالية لمفوضية حقوق الانسان التابعة للامم المتحدة التي بدات اعمالها هذا الاسبوع في جنيف.

● وعلى صعيد آخر استنكرت دور النشر التي شاركت في معرض الكتاب الذي اقيم هذا الاسبوع في المنامة القيود الصارمه التي فرضتها وزاه الاعلام عليها ، وذكر احد اصحاب دور النشر ان غالبية الكتب الممنوعه تعالج قضايا الديمقراطية والحرية والمجتمع المدني. واضاف قائلا: «لقد شاركنا في العديد من المعارض الدولية في الوطن العربي وكانت وزارات الاعلام في تلك البلدان تضع قيودا على الكتب التي تمس شخصيات النظام او تسيء الى الأسلام، او تدعو الى التحلل الخلقي، ولكنها لا تعترض على الكتب التي تدور حول الفكر والحقوق والحضاره الحديثة». ومن الكتب التي منعت وزارة الاعلام توزيعها «المجتمع المدني: دعزمي بشارة، اليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي: د.شناء فؤاد عبدالله، الدين والدولة وتطبيق الشريعه: د.محمد عابد الجابري، الديمقراطيه وحقوق الأنسان: د.محمد عابد الجابري، الحريات العامة في الدولة: د.راشد الغنوشي، المجتمع المدني في الوطن العربي: ندوة فكرية، ازمه الديمقراطيه في الوطن العربي: ندوة فكرية، الديمقراطية وحقوق الانسان في الوطن العربي: مجموعه من الباحثين، ظاهره العنف السياسي في النظم العربيه: د.حسنين توفيق ابراهيم، الحركات الاسلامية المعاصرة في الوطن العربي: ندوة فكرية، التيارات الأسلامية وقضية الديمقراطية: د.حيدر ابراهيم علي، ديمقراطيه من دون ديمقراطيين: ندوة فكرية حول الخيار الديمقراطي. وهناك الكثير من الكتب التي منعت من العرض، حيث قدر الناشرون عددها باكثر من مائتي كتاب.

● وعلى صعيد آخر نقل السجين عيسى عبدالنبي الجمري الى مستشفى السلمانيه يوم السبت الماضي اثر تدهور صحته. وكان هذا الشاب قد تعرض لتعذيب وحشي منذ اعتقاله قبل حوالي عامين، وتاثر دماغه بشكل خاص، ولم يحصل على رعاية صحية مناسبة.

● هذا وقد اثار سفر امير البلاد الى الخارج العديد من التساؤلات حول الوضع الداخلي في البحرين، وما اذا كان ولي العهد سوف يتفاهم مع عمه رئيس الوزراء حول كيفية معالجة الوضع الداخلي. ونشرت الصحف المحلية يوم امس خبر اجتماع ولي العهد مع القيادات الامنية وعلى راسهم وزير الداخلية ووكيله وموظفيهم في المنامة والمحرق ووزير الدفاع ووكيله وقائد الحرس الوطني. وتزامن مع ذلك حركة غير طبيعية في العاصمة حيث شوهدت القوات الخاصة ،التي هي الاشرس في تعاملها مع الشعب وهي في حالة من التاهب والاستعداد. كما شوهدت طائرة عمودية تحلق فوق عدد من المناطق السكنية لارهاب المواطنين.

● ولتاكيد مسؤوليته عن قرار حل اللجنة المنتخبة لجمعية المحامين، امر رئيس الوزراء اعضاء اللجنة التي عينها بالحضور الى مكتبه للتعبير عن الطاعة والولاء لرئيس الوزراء. وقاد الوفد الرئيس المعين للجمعية الشيخ عيسى بن محمد ال خليفة. واستمعت الادارة الجديدة الى التعليمات الجديدة الصادرة عن رئيس الوزراء، وفهموا ان مهمتهم تقتصر على تنفيذ ما يريده شخصيا. هذا في الوقت الذي اكد فيه محامون دوليون عزمهم على طرح قضية حل اللجنة المنتخبة لجمعية المحامين البحرينية في المحافل الدولية للضغط على حكومة البحرين لوقف هذا الاستهتار والاستبداد.

● وفي الوقت نفسه يسود المواطنين قلق كبير من قرار رئيس الوزراء تجميد المشاريع الاجتماعية والتنموية في البلاد بسبب انخفاض اسعار النفط. وقال مسؤول بوزارة المالية يوم امس ان «الهبوط الحاد في اسعار النفط يؤثر على الايرادات في البحرين وان هذا ينعكس على مشاريع التنمية لان النفط مصدر دخل رئيسي في البحرين». ولم يتحدث المسؤول عن خفض مخصصات العائلة الخليفية الحاكمة التي تصر على زيادة ميزانيتها كل عام بغض النظر عما يجري في سوق النفط.

وقد قرر المواطنون، من جهتهم، احياء ذكرى استشهاد كل من الشهيد عبد الحميد قاسم، والشهيد عيسى قمبر باساليبهم السلمية المتحضرة. وتجري الاستعدادات على قدم وساق حيث يشعر المواطنون بضرورة احياء ذكرى هذين الشهيدين اللذين سقطا دفاعا عن كرامة الشعب وحريته وقيمه ومبادئه. وكان الاول قد استشهد في ٢٦ مارس ١٩٩٥ تحت التعذيب، حيث قطعت اصابع يديه وضرب على عينيه ومزق جسده بالباضع، بينما استشهد الثاني في ٢٦ مارس ١٩٩٦، بعد ان امر امير البلاد بقتله انتقاما لاستمرار الانتفاضة المباركة.

١٨ مارس

● اكدت مصادر كويتية ان اصدار احكام قاسية تتنافى مع الدستور الكويتي فضلا عن القوانين الدولية بحق ستة مواطنين بحرينيين كان جانبا من صفقة بين حكومتي البحرين والكويت. وتقضي الصفقة بان تصدر الكويت احكاما وحشية بحق هؤلاء الابرياء لكي لا تبدو حكومة البحرين مهزومة، وفي المقابل يقلل رئيس الوزراء البحريني من حماسه للعلاقة مع صدام حسين. وما ان صدرت الاحكام الجائرة بحق سجناء الراي البحرينيين حتى طرحت قضية الاسرى الكويتيين لدى العراق وطالبت بغداد باطلاق سراحهم. وقد انتقد حقوقيون دوليون هذا التلاعب بحرية البشر لتحقيق اغراض سياسية، وعبروا عن امتعاضهم من وجود حكومة كحكومة البحرين لا تقيم وزنا للقيمة الانسانية لمواطنيها، وكيف ان سياساتها تعتمد مبدأ التحريض ضد اي معارض اينما كان. واكدوا رفضهم المطلق للاحكام قائلين ان امتلاك بيان يطالب باصلاحات سياسية لا يمكن ان يشكل جرما في اي بلد مهما كان متخلفا. وقد رفعت المعارضة البحرينية قضية المعتقلين في سجون الكويت الى الجهات الحقوقية الدولية وطلبت شجبا شديدا لهذا الانتهاك الخطير لحقوق الانسان في بلد تدعي التزامها بدستورها.

● ومن جهة اخرى اصدرت المنظمة العالمية لمواجهة التعذيب التي تتخذ من سويسرا مقرا لها بيانا مهما عبرت فيه عن قلقها الشديد ازاء اعتقال الاطفال في البحرين. وقالت المنظمة انها استلمت معلومات مفصلة من منظمات حقوقية بحرينية تؤكد اعتقال عدد كبير من الاطفال وتعرضهم للتعذيب. واضافت انه طبقا لهذه المعلومات فان هؤلاء الاطفال اعتقلوا في سجون انفرادية واغلبهم بدون تهمة، وانهم اعتقلوا اثناء مشاركتهم في فعاليات احتجاجية او من منازلهم. وقالت ان عملية الاعتقال تخللها ضرب شديد وعنف ادى الى تدمير الممتلكات الخاصة وارعب المواطنين الآمنين. وقالت ان الهدف من هذه المعاملة القاسية هو ردع المواطنين من القيام باعمال معارضة للسلطة مثل المشاركة في التجمعات العامة او الكتابة على الجدان او حرق اطارات السيارات وتوزيع المنشورات. وذكرت المنظمة قرار اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الاقليات الذي ذكر فيه وجود «تراجع كبير في اوضاع حقوق الانسان في البحرين ومن ضمن ذلك التمييز ضد المواطنين الشيعة، والقتل خارج أطار القانون والاستعمال المتكرر للتعذيب في السجون البحرينية والاعتداء على النساء والاطفال المعتقلين والاحتجاز العشوائي بدون السماح للمعتقلين بالاتصال بمحامين. واكد البيان وجود قلق كبير على امن الاطفال خصوصا مع غياب ضمان الحقوق السياسية والمدنية والحرمان من المحاكمة العادلة. وطالب البيان بضمان سلامة جميع الاطفال المعتقلين النفسية والجسدية، واطلاق سراح الاطفال الذين ليس هناك تهمة واضحة ومحددة ضدهم، وتقديم من لدى الحكومة تهمة ضده الى محكمة محايدة واجراءاتها عادلة في كل الاوقات، وانهاء الاعتقال العشوائي وتعذيب الاطفال من قبل السلطات، وفتح تحقيق في الاحداث لمعرفة المسؤولين عما جرى مع تطبيق الاجراءات المدنية والجنائية والادارية المنصوص عليها في التشريعات، وضمان احترام حقوق الانسان والحريات الاساسية طبقا للقونين المحلية والمعايير الدولية. وطالبت المنظمة بالكتابة الى امير البلاد ورئيس الوزراء ووزير الداخلية. وتجدر الاشارة الى ان المنظمة العالمية لمكافحة التعذيب هي اكبر شبكة دولية لمنظمات حقوق الانسان التي تكافح ضد اشكال التعذيب، والمعاملة المهينة وغير الانسانية. وتتمتع المنظمة بصفة استشارية للامم المتحدة ومنظمة العمل الدولية والمفوضية الافريقية لحقوق الانسان.

● وقد قامت قوات الشغب مساء الاحد الماضي (١٤ مارس) والمرة الثامنة على التوالي بتدنيس مسجد الزهراء بمنطقة شهركان في جنوب البلاد. ونجم عن العدوان تدمير محتويات المسجد وتكسير زجاج نوافذه وابوابه، وتمزيق نسخ المصحف التي كانت بالمسجد. كما اعتدت تلك القوات المرتزقة على مسجد الامام علي بمنطقة دار كليب في الليلة نفسها حيث عبثت بالمصاحف ومزقتها وبعثرت اوراقها. وقام المعتدون بكسر خزانات المسجد في محاولة لسرقة ما فيها. وهذا العدوان على المساجد يؤكد الطبيعة العدوانية للنظام الحاقد ضد شعب البحرين.

● وعلم ان اصحاب المكتبات ودور النشر قاطعوا معرض الكتاب في اخر يوم بعد ان قوات جهاز القمع الحكومي شنت عدوانا كاسحا على المكتبات وسرقت الكتب التي كانت معروضة للبيع، واحدثت حالة رعب في اوساط اصحابها. وجاء العدوان بعد منتصف الليل من مساء الاثنين الماضي، وعليه قرر اصحاب المكتبات مقاطعة المعرض بشكل كامل.

● وفي بني جمرة اعتقلت قوات جهاز القمع المواطن الاسبوع الماضي حسن علي عمران، ٢٦، وفي اليوم نفسه توجه الجلادون الى منزل الشاب فاضل حسن حسين فتيل ولم يجدوه لانه لا يعيش في البحرين. فاعتقلوا اخاه علي حسين حسن فتيل وتعرض الى التعذيب الوحشي قبل اطلاق سراحه في اليوم التالي. وكان المعتقل الاول قد اعتقل اكثر من مرة من قبل واحتجز لمدة عامين كاملين واطلق سراحه بدون محاكمة في العام ١٩٨٩.

● واكدت مصادر المعارضة في الداخل ان المواطنين يستعدون هذه الايام لاحياء ذكرى استشهاد الشهيدين حميد قاسم وعيسى قمبر في ٢٦ مارس. وسوف يعبر المواطنون عن احتجاجهم باطفاء الانوار مساء الاربعاء المقبل (٢٥ مارس) الساعة السابعة والنصف، وزيارة قبور الشهداء وعوائلهم في اليوم التالي.

٢٠ مارس

● بعثت لجنة حقوق الانسان التابعة لجمعية المحامين في بريطانيا وويلز رسالة الى ديريك فاتشيت، وزير الدولة البريطاني للشؤون الخارجية، حول حل الادارة المنتخبة لجمعية المحامين البحرينية. وجاء في الرسالة التي وقعها السيد مارك موار، نائب رئيس اللجنة، ان اللجنة تتابع الوضع في البحرين وخصوصا نشاطات محكمة امن الدولة منذ العام ١٩٩٤ وانها تشعر بالقلق بسبب عدم حماية استقلال المحامين والقضاة وعدم تطبيق حكم القانون طبقا للمعايير الدولية للعدالة. وقالت الرسالة ان الكثير من اجراءات محكمة امن الدولة تتناقض مع هذه المعايير. واضافت ان اللجنة تود توجيه نظر وزارة الخارجية الى التقارير الاخيرة بانه في الاول من مارس اصدرت الحكومة قرارها بحل اللجنة الادارية المنتخبة لجمعية المحامين. والغت الانتخابات التي كان مزمعا عقدها بعد منتصف هذا الشهر. وقالت اللجنة: «ان المناخ السياسي في البحرين لا يسمح لاحد بالاعتراض على هذا القرار». واشارت الرسالة الى ان الجمعية قبل الحل كانت مستقلة عن الحكومة وانها دعت الناشطة من اجل الديمقراطية الدكتورة منيرة فخرو للمشاركة في ندوة، وكانت قد فصلت من وظيفتها كمدرسة بالجامعة عندما رفضت سحب اسمها من العريضة التي وقعتها بضع مئات من النساء. كما ان الجمعية لم تشجب قرار البرلمان الاوروبي برغم ضغوط الحكومة عبر اعلامها. واشارت الرسالة الى ان اثنين من الاعضاء الجدد هم اعضاء معينون بمجلس الشورى. واختتمت اللجنة رسالتها بالقول: «ان اللجنة قلقة جدا ازاء افعال الحكومة الاخيرة التي تعكس رفضها المكشوف لاستقلال مهمة المحاماة التي تعتبرها اللجنة كاحد دعائم الحفاظ على حكم القانون. ان اللجنة تلتمس من وزارة الخارجية بحث هذه القضية وتامل ان تثار خلال اجتماع مفوضية حقوق الانسان التابعة للامم المتحدة في جنيف.

● وتجدر الاشارة الى ان سبعين من المحامين الشرفاء رفعوا دعوى امام «المحكمة الكبرى المدنية الثالثة» ضد قرار حل الهيئة الادارية المنتخبة. وكانت هذه المحكمة يراسها احد القضاة العاديين، ولكن ما ان قدمت الدعوى حتى عين رئيس الوزراء قاضيا من افراد العائلة الحاكمة اسمه خليفة بن راشد الذي يراس الدائرة الثالثة في محكمة امن الدولة. وهكذا يكون القاضي هو الخصم في الوقت نفسه.

● وعلم ان المواطنين يستعدون لاحياء ذكرى استشهاد الشهيدين عيسى قمبر وحميد قاسم الاسبوع المقبل باساليبهم المتحضرة التي من بينها اطفاء الانوار وزيارة قبور الشهداء وعائلاتهم. وعادت حرب الشعارات مجددا بعد ان مسحت الحكومة الشعارات القديمة في محاولة يائسة لاخفاء حقيقة الوضع في البلاد. وكانت صور القادة الشعبيين ومن بينهم الشيخ الجمري والمحامي الشملان مرسومة بوضوح على الجدران، الامر الذي يؤكد الوحدة الوطنية وفشل الحكومة في سياستها لتمزيق وحدة الشعب. بينما كثفت قوات الشغب دورياتها في العاصمة تحسبا للطوارئ بسبب اصرار الشعب على الاستمرار في مشروع العصيان المدني. وتاكد خبر الافراج عن الشخصية الوطنية الشجاعة، عبد الله فخرو، الذي اعتقلته الحكومة الشهر الماضي. وكان فخرو قد اشار الى وزير العدل في حضور الداعية الاسلامي الشيخ يوسف القرضاوي في البحرين قائلا: «هذا من الولاة الظالمين». فاعتقل عبد الله فخرو على الفور.

يوميات الانتفاضة في شهر مارس ١٩٩٨

ومن جهة اخرى وزعت الفيدرالية الدولية لحقوق الانسان بيانا طويلا في جنيف حول اوضاع حقوق الانسان في البحرين طالبت فيه حكومة البحرين باعادة حكم القانون والالتزام بمعايير حقوق الانسان خصوصا ضمان سلامة المعتقلين وحقهم في محاكمة عادلة واحترام حرية التفكير والتجمع والمعتقد، والتوقيع على العهد الدولي للحقوق السياسية والمدنية والعهد الدولي للحقوق الثقافية والاجتماعية والاقتصادية، واتفاقية منع التعذيب واتفاقية القضاء على التمييز ضد المرأة، والتعاون مع اليات الامم المتحدة لحقوق الانسان خصوصا باطلاع لجان المراقبة على تنفيذ الاتفاقات التي وقعت البحرين عليها. وتطالب مفوضية حقوق الانسان بشجب الانتهاك المنهجي والواسع لحقوق الانسان في البحرين، ومتابعة طلب اللجنة الفرعية واقرار مراقبة حقوق الانسان في البحرين على جدول اعمالها تحت عنوان: «مسالة انتهاك حقوق الانسان والحريات الاساسية في اي مكان من العالم» عن طريق وضع الية لتقديم التقارير حول الاوضاع في البحرين وعرضها في الجلسة الخامسة والخمسين.

● وفي هذا السياق فشلت وزير الخارجية، الشيخ محمد بن مبارك ال خليفة، في كلمته امام مفوضية حقوق الانسان في جنيف في تقديم صورة ايجابية عن حكومته، واكتفى بالاشارة البعيدة الى ما اسماه تطور الوضع في البحرين. ولم يشر الى اي قرار بتقديم القتلة والسفاحين العاملين الذين قتلوا شباب البلاد واطفالها ونساءها بالتعذيب الى المحاكمة. وفشل كذلك في توضيح موقف عائلته من المطالبة الشعبية باعادة العمل بالمواد المعلقة من دستور البلاد بالرغم من الاشارة الى الدستور في عرض كلمته. ولم يكن هناك اي حماس لتلك الكلمة التي اعتبرها الحاضرون كذبا محضا في اغلب مقاطعها، واستهجنت منظمات حقوق الانسان المنطق الاعوج الذي انطوت عليه الكلمة. وبالرغم من عرض نسخ كثيرة من الكلمة للتوزيع فقد تجاهلها الحاضرون. وكان وزير الخارجية مصحوبا بعدد من عناصر جهاز القمع الذين جاؤوا الى جنيف مستعدين للاعتداء على افراد المعارضة الذين طرحوا قضيتهم بكثافة وتحضر وصدق.

● ونشرت جريدة «القدس العربي» هذا اليوم مقالا قويا للكاتب الدكتور عبد الوهاب الافندي بعنوان: «البحرين: رمزية ابعاد البريطاني هندرسون عن رئاسة المخابرات» قال فيه ان رحيل هندرسون لا يشير حتى الان الى رحيل «عقلية هندرسون»، اي السعي الى حكم بلد بالعقلية الاستعمارية التي لا تلقي بالا لآراء المواطنين». وقال ان «تكالب افراد الاسر الحاكمة على الجاه والمال... سوف يؤدي بالضرورة الى صدام بسبب عدم قدرة القيادات على الاستجابة لكل تطلعات الاجنحة المتنافسة».

٢٤ مارس

● في خطوة تنطوي على الكثير من التحدي لموقع المرأة في البحرين امر رئيس الوزراء بتقديم اربع نساء الى المحاكمة وطلب منهن المثول امام محكمة امن الدولة يوم السبت المقبل (٢٨ مارس). وهؤلاء النساء هن: احلام السيد مهدي حسن علي الستري، ٢٠، امل احمد عبد الوهاب ربيع، ٢٠، ليلى عبد النبي عبد الوهاب ربيع، ١٧، مريم احمد علي بلواي، ٢١، وجميعهن من منطقة «القرية» بسترة. وكانت هؤلاء النساء قد اعتقلن في ٢٦ مارس ١٩٩٧ لمدة عشرين يوما ثم اطلقن بكفالة قدرها ١٠٠ دينار عن كل منهن. وقد تم استدعاؤهن لدى ادارة خفر السواحل يوم الاربعاء الماضي (١٨ مارس)، وتم تهديدهن وعوملن بقسوة ووحشية وامرن بالمثول امام محكمة امن الدولة السيئة الصيت في الموعد المذكور. ويعتقد ان تقديمهن للمحاكمة هو محاولة لمنعهن من المشاركة في فعاليات احياء ذكرى استشهاد عيسى قمبر في ٢٦ مارس، ومحاولة يائسة لتخويف الآخرين خصوصا النساء من الخروج في مسيرات سلمية بالمناسبة. وكان اعتقال هؤلاء النساء العام الماضي قد حدث عندما كن في مسيرة سلمية لاحياء ذكرى استشهاد عيسى قمبر. وقد أصدرت منظمة حقوق الانسان في البحرين التي تتخذ من كوبنهاجن مقرا لها بيانا حول محاكمة هؤلاء المواطنات معبرة عن قلقها من انهن سوف يتعرضن لابشع الاهانة والترهيب بدون اي مبرر، وطالبت بالغاء تلك المحاكمة فورا خصوصا ان محكمة امن الدولة غير قانونية ولا تتوفر فيها المعايير الدولية للعدالة.

● وعلى صعيد اخر سخرت العائلة الخليفية امكانات الدولة للدفاع عن سمعتها في اجتماعات الدورة الرابعة والخمسين لمفوضية حقوق الانسان المنعقدة حاليا في جنيف. وهناك ضغوط شديدة على حكومة البحرين للتوقيع على العهد الدولي حول الحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي حول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، اللذين ترفض التوقيع عليهما. وقد بعثت فريقا من مسؤولي وزارة الخارجية لمراقبة اعمال المفوضية ومعهم فريق من المعذبين. ويتشكل الوفد من كل من غازي القصيبي، وكيل وزارة الخارجية، احمد الحداد، سفير البحرين في جنيف، يوسف المحمود، عيسى بوخوة، سلمان الزياني، عيسى كمال، غسان شيكو، احمد الملا، سعيد الفيحاني، احمد عراد، سعيد الخليفة، صلاح مسيفر، محمد العامر. وشكل هؤلاء فريق عمل يعمل ليلا ونهارا لمنع صدور قرار يدين ال خليفة بسبب انتهاكاتهم حقوق الانسان بشكل فاضح. وتشارك المعارضة البحرينية في الدورة بعدد اقل كثيرا ولكن بفعالية اكبر. وقد أعجب المشاركون في الدورة بحسن ادائها ولباقته وتحضره في مقابل العقلية الارهابية لاعضاء الوفد الحكومي. وتشارك لجنة الدفاع عن حقوق الانسان في البحرين في الدورة حيث قدمت مع الفيدرالية الدولية لحقوق الانسان تقريرا مشتركا حول انتهاكات حقوق الانسان في البحرين. ووزعت اللجنة بيانا حول قرار حل مجلس ادارة جمعية المحامين البحرينية وتعيين ادارة حكومية محلها. والتقى وفد اللجنة بعض الوفود الحكومية وغير الحكومية المشاركة في الدورة.

● ومن جهة اخرى استمر القمع الحكومي للمواطنين في تصاعد. فقد استدعي المواطن الحاج عبد الله جاسم احمد (من ساكني مدينة حمد) للحضور هذا اليوم الى مكتب الضابط الشيخ خليفة بن سلطان ال خليفة، بمنطقة الرفاع الغربي. ويأتي هذا الاستدعاء في اطار قرار حكومي بطرد المواطنين من منازلهم التي استأجروها من وزارة الاسكان. وكان هذا المواطن منتظما في دفع المستحقات المالية بما فيها الايجار وفواتير الكهرباء والماء والبلدية. والسبب الحقيقي لطرد هذا المواطن واطفاله من منزلهم ان احد ابنائه معتقل لدى الحكومة بسبب مطالبته باعادة العمل بدستور البلاد.

● وفي المنامة اعتقل الليلة قبل الماضية عدد من الاطفال من بينهم: محسن خليل، محمد خضر، عبد علي الخنيزي. واعتقل قبل اربعة ايام الشقيقان عمار وعلي عباس العرادي. واعتقل من منطقة كرزكان الاسبوع الماضي كل من: حسن محمد خاتم، ١٨، محمد عبد الحسن خاتم، ٢٢، محمد جاسم البزاز، ٢٠، حسن محمد الشاخوري، ٢٠. ومن منطقة الدراز اعتقل في ١٦ مارس الطفل السيد صادق السيد قاسم السيد احمد وعذب لمدة اربعة ايام متواصلة ولم يطلق سراحه الا بعد ان اشرف على الموت.

● وقد بدأت البلاد استعداداتها لاحياء ذكرى استشهاد الشهيد عيسى قمبر بعد يومين. وكان الشهيد قد قتل بموافقة امير البلاد في ٢٦ مارس ١٩٩٦، واعتبر قتله جريمة شجبتها المنظمات الحقوقية الدولية بدون تحفظ. وسمعت الليلة الماضية اصوات انفجار اسطوانات الغاز في عدد من المناطق مثل السنابس والديه وعالي وبوري. وسمع انفجار اخر مساء امس في مدينة عيسى. واطلقت قوات الشغب الاجنبية النار على مواطنين كانوا يكتبون شعارات سلمية على الحيطان بمنطقة السنابس، ولكن لم يصب اي منهم بأذى. وشوهدت الشعارات الوطنية في السنابس والسهلة وكرزكان والمنامة والنويدرات والمالكية والدراز وبني جمرة وغيرها. ورسمت صور الشهيد عيسى قمبر على الجدران في اغلب المناطق، بينما هرعت قوات الشغب الاجنبية لشطبها، ولكن بدون جدوى، حيث اثبت المواطنون انهم اصحاب المبادرة والقرار في هذا الجانب. كما رسمت صور الشيخ الجمري والمحامي احمد الشملان على الجدران للتعبير عن الوحدة الوطنية التي فشلت الحكومة في تفتيتها. ويتوقع ان تشهد البلاد في اليومين المقبلين مزيدا من التوتر بسبب قرار المواطنين احياء ذكرى استشهاد عيسى قمبر. وتعتبر الحكومة ان التعبير عن الرأي في البلاد تهديد لامن الدولة، ولكن المواطنين اصبحوا يستهجنون الاساليب الارهابية للحكومة. ويتوقع ان يعم الظلام انحاء البلاد مساء غد، والاحتجاجات السلمية بالاساليب المناسبة يوم الخميس. كما يتوقع ان يقوم المواطنون بزيارة قبور الشهداء للتعبير عن الصمود على المطالب.

٢٥ مارس

● اعتدت قوات الامن في الساعات الاولى من هذا اليوم على منزل المواطن عبد النبي عبد الوهاب ربيع، ٥٠ عاما، وارهبوا زوجته واطفاله. وبعد تدمير محتويات المنزل اعتقلوه بقسوة متناهية. وعندما حاولت ابنته، رباب، اقناعهم باخلاء سبيله اعتقلوها كذلك. واقتيد الاثنان الى احد مراكز التعذيب. وكانت ابنته، ليلى، قد استلمت قبل بضعة ايام استدعاء للمثول في ٢٨ مارس امام محكمة امن الدولة بمركز خفر السواحل بالمحرق بتهمة المشاركة في الحركة الاحتجاجية المطالبة باعادة العمل بدستور البلاد. اما ابنه، علي، ١٧، فهو معتقل منذ عام كامل بدون تهمة او محاكمة.

ومن ناحية ثانية تاكد ان المواطن، عباس فرهود، نقل الى مستشفى الامراض العقلية بالسلمانية بعد ان اصيب بانهيار عصبي نتيجة التعذيب الوحشي على يدي الجلاد المعروف، خالد الوزان. وكان هذا المواطن قد اعتقل قبل بضعة شعور بسبب مطالبته باعادة العمل بالدستور، وتعرض لتعذيب فظيع. فقد نزعت كل اظافر يديه وكسر فكه الاسفل وكسرت اضراسه، الامر الذي افقده عقله. وتجدر الاشارة الى ان المعذب خالد الوزان ارتكب جرائم ضد الانسانية موثقة لدى المعارضة. وكان المواطن عيسى الجمري قد اصيب بحالة مماثلة في اثر التعذيب الشديد.

● وما زال الحاج علي كريم، ٦٥، من منطقة السنابس يرقد في مستشفى السلمانية (الجناح ٥٥، الطابق الخامس) منذ اكثر من شهر وذلك اثر اعتداء قوات الشغب عليه بالضرب. وكان هذا المواطن يحاول منع قوات الشغب من اقتحام منزل جيرانه لاعتقال ابنائهم. وهناك خشية كبيرة على حياة هذا المواطن المسن خصوصا انه كان قد أجريت له في وقت سابق عملية جراحية في القلب.

● وما زال الاستاذ حسن المشيمع، احد القادة الشعبيين المعتقلين منذ اكثر من عامين، معتقلا في سجن انفرادي بعد ان رفض التوقيع على شهادة زور بان الشهيد الشيخ علي النتشاس توفي لاسباب طبيعية. وبسبب رفضه قرر ايان هندرسون العام الماضي نقله الى زنزانة انفرادية.

● وفي تطور اخر وقع ٥٠٠٠ مواطن على رسالة رفعوها الى الامير يطالبونه فيها بمنع قوات الشغب المرتزقة من الاعتداء على بيوت العبادة التي تعرضت لسلسل من الا عتداءات لم يتوقف طوال العام الماضي. وطالب الموقعون الامير بمراعاة عادات المواطنين وممارساتهم الدينية التي يكفل لهم الدستور الحرية الكاملة في القيام بها. وكانت المساجد والمأتم على وجه الخصوص قد تعرضت الى تدمير واسع ومنع المصلون من ارتيادها واغلقت ابوابها واعتقل من تردد عليها، حتى تجاوز الامر حدود ما يمكن السكوت عليه. وكان مسجد الامام الصادق بجزيرة النبيه صالح اخر المساجد التي اعتدي عليها قبل ثلاث ليال، حيث تم تدمير محتوياته والعبث بنسخ القران والادعية التي كانت على رفوفه.

● وضمن فعاليات احياء ذكرى الشهيدين عيسى قمبر وحميد قاسم قام شباب منطقة الديه يوم امس بحرق الاطارات في الشارع العام تعبيرا عن احتجاجهم على جريمة قتل هذين المواطنين. وخرج اهالي فريق «الزراع» بمنطقة جدحفص واغلقوا الشارع العام «شارع السهلة» الممتد من دوار عبد الكريم الى منطقة السهلة، الامر الذي ادى الى حدوث ربكة في السير وتعطيل المرور. وقام المواطنون بمنطقة سترة بكتابة الشعارات الوطنية على الجدران. وقد حدثت مطاردة للشباب بعد ان علقت صور للشهيد عيسى قمبر والشيخ الجمري في المنطقة.

● ومن جهة ثانية اصدرت المنظمة العالمية لمكافحة التعذيب التي تتخذ من جنيف مقرا لها بيانا حول السجين المهندس عبد الحسين احمد كاظم المتفوي وابنائه الثلاثة اسامة، ١٩، عمار، ١٨، وياسر، ١٧. وقال البيان ان هذا المواطن اعتقل في ٢٠ يناير ١٩٩٦ ويعتقد ان اعتقاله بسبب المظاهرات وتوزيع المنشورات الداعية لاعادة العمل باعادة العمل بدستور البلاد والمجلس الوطني واطلاق سراح السجناء السياسيين، وهي المظاهرات التي اندلعت في ديسمبر ١٩٩٤. وكان عبد الحسين احمد كاظم اتهم بالانتماء الى منظمة محظورة في ١٩٨٤ وسجن لمدة سبعة اعوام. وخلال اعتقاله يقال انه تعرض للتعذيب والمعاملة السيئة. وبرغم معاناته من مرض بالكلية فانه ما يزال معتقلا بدون تهمة. وطبقا للمعلومات التي وصلتنا فقد اعتقل ابنه، اسامة، في ٥ مايو ١٩٩٥ واحتجز سبعة شهور بدون تهمة. وبعد اطلاق سراحه طرد من المدرسة. واعتقل مرة اخرى في ٣ فبراير ١٩٩٦ لمدة عام واحد. وبالرغم من محاكمته وثبوت براءته فقد ابقي في الاعتقال. وبعد اطلاق سراحه منع من الذهاب الى المدرسة حتى الآن. اما ابنه الثاني، عمار، فقد اعتقل في ٢٤ يوليو ١٩٩٥ واتهم بالمشاركة في مظاهرات. وحكم بالسجن لمدة عامين قضى منها ستة شهور في الحجز الانفرادي. وبعد مرور ثلاثة شهور على انتهاء فترة اعتقاله اطلق سراحه. ولكنه ما يزال يستدعى من جهاز الامن للتحقيق. وطبقا لقرار تبنته الامم المتحدة في ١٩٩٥ (رقم ١٩٩٥/٣٥ - البحرين) فقد لاحظت مجموعة العمل التابعة للامم المتحدة حول الاعتقال التعسفي ان قانون امن الدولة لا يميز بين الاشخاص الذين يمارسون عملا مشروعا مثل حرية التعبير والتجمع والانتماء والاشخاص الذين يسيئون استخدام حقوقهم المذكورة. وطالب البيان بالكتابة الى السلطات البحرينية لمطالبتها باتخاذ كافة الاجراءات لضمان السلامة الجسدية والنفسية لكل من اسامة وعمار وعبد الحسين احمد كاظم، والمطالبة باطلاق سراح السيد عبد الحسين احمد كاظم في غياب تهمة حقيقية او تقديمه لمحاكمة عادلة اذا كانت هناك تهمة، وتشكيل لجنة تحقيق محايدة في اعتقال السيد عبد الحسين احمد كاظم للتعرف على اولئك المسؤولين وتقديمهم للمحاكمة وتطبيق مواد القانون الجزائي او المدني او الاداري عليهم، وضمان احترام حقوق الانسان والحريات الاساسية في البلاد كلها طبقا للقوانين المحلية والمعايير الدولية. وطالب البيان بالكتابة الى امير البلاد ورئيس الوزراء ووزير الداخلية.

يوميات الانتفاضة في شهر مارس ١٩٩٨

٢٦ مارس

● خيم الظلام الليلة الماضية على اغلب مناطق البلاد عشية الذكرى الثانية لاستشهاد الشهيدين عيسى قمبر وعبد الحميد قاسم. فمن المنامة الى الدراز وبني جمرة مرورا بالسنابس والديه وبقية المناطق الواقعة على شارع البديع أطفأ المواطنون كل الانوار تضامنا مع الشهداء وعائلاتهم المفجوعة. وكان شارع المصلى يعكس استجابة كاملة لنداء المعارضة بالاحتجاج السلمي على ارهاب الدولة. اما شارع السهلة فكان هو الآخر مظلما بعد ان اطفأ المواطنون في البلاد القديم والسهلة مصابيح منازلهم ابتداء من الساعة السابعة والنصف مساء. وشهدت المناطق الجنوبية مثل كرزكان وشهركان والدمستان والمناطق المجاورة وضعا مشابها. اما سترة والنويدرات فكان الحماس فيها لاطفاء الانوار منقطع النظير. والتزمت منطقة الدير والمناطق المجاورة لها بقرار اطفاء الانوار بحماس ايضا. وتجدر الاشارة الى ان الشهيد عيسى قمبر الذي صادق الامير على قرار رئيس الوزراء باعدامه في ٢٦ مارس ١٩٩٦كان يعيش بمنطقة النويدرات. اما حميد قاسم فقد كان من مواطني منطقة الدراز وقد قتله جهاز القمع تحت التعذيب بعد اعتقاله في ٢٥ مارس ١٩٩٥، ومثل بجثته حيث قطعت اصابعه وضرب على عينه ومزق جسده بمباضع المعذبين.

● وخرج مواطنو السنابس عصر امس الى الشارع العام واحرقوا اطارات السيارات تعبيرا عن احتجاجهم ضد الحكومة. وخرج كذلك مواطنو منطقة البرهامة واهالي عراد. وسمعت الليلة الماضية اصوات انفجار اسطوانات الغاز في عدد من المناطق. وعبر شهود عيان عن شعورهم بعودة اجواء الانتفاضة كما كانت في بدايتها تقريبا، خصوصا بعد اطفاء الانوار واشعال اطارات السيارات وتفجير الاسطوانات الغازية وكتابة الشعارات بكثافة على الحيطان.

● وفي تطور خطير آخر استدعى جهاز القمع الخليفي المواطن الاستاذ محمد جابر صباح قبل يومين ووجهت له تهديدات بالانتقام ان استمر في مطالبته باعادة العمل بالدستور. وكان الاستاذ صباح عضوا منتخبا بالمجلس الوطني واحد اعضاء لجنة العريضة الشعبية. وسبق ان كتب مقالات حول الوضع في البلاد مؤكدا ان حل المجلس الوطني المنتخب وتعليق العمل ببعض مواد الدستور من اهم الاسباب التي ادت الى هزات سياسية واجتماعية في البلاد على مدى العقدين الماضيين. وهناك خشية كبيرة على الوضع الصحي للاستاذ صباح الذي يعاني من مرض بالكلية، خصوصا ان ضباط جهاز القمع لا يتورعون عن استعمال اي اسلوب لقمع معارضيهم. وما يزال المحامي الشملان يعاني من المرض الذي الم به بعد تعرضه لتعذيب نفسي رهيب على يدي الجلاد عبد العزيز عطية الله ال خليفة الذي تمت ترقيته في اثر تلك المعاملة الوحشية الى رتبة «محافظ العاصمة».

● وعلم ان المواطن السيد جابر السيد علي الشهركاني ابعد قسرا من البلاد بعد عودته في الخامس من مارس. وكان هذا المواطن يواصل دراسته في الخارج ولكنه اضطر للعودة مع زوجته الى البلاد بسبب ضعف الحالة المعيشية لعائلته. فرفض رئيس الوزراء السماح له بالدخول وامر بابعاده قسرا الى الظهران بالمملكة العربية السعودية.

● كما علم ان الاستاذ عبد الوهاب حسين، احد القادة الشعبيين المعتقلين منذ اكثر من عامين اضرب عن الطعام مؤخرا مطالبا بالافراج عن المعتقلين السياسيين. فلما قيل له: طالب بإطلاق سراحك اولا، قال: انكم لا تعتبرونني انسانا، وما يهمني هو حرية الآخرين.

● ومن جهة اخرى عبر عدد من المحامين الدوليين عن قلقهم ازاء الدور الذي يلعبه شخص بريطاني اسمه «ديفيد جامب David Jumpa» الذي عين العام الماضي مستشارا قانونيا لوزارة الداخلية. وقال ان مهمته تتركز على تدريب الشرطة (وربما العناصر التي تمارس التعذيب ايضا). ولوحظ خلال العام الماضي تصاعد جرائم الشرطة وعناصر الامن ضد المواطنين، حيث طبقت سياسة العقاب الجماعي في السنابس والدراز والبلاد القديم في خطوة اعتبرت تطورا خطيرا في استراتيجية الحكومة تجاه المواطنين. ولم يتضح بعد دور ديفيد جامب في توجيه تلك الممارسات. وكان هذا البريطاني يعمل مع شركة محاماة بريطانية اسمها Trowers & Hamlins وهي احدى الشركات التي تقدم استشارات قانونية لحكومة البحرين منذ وقت طويل. وقد عبر احد السياسيين البريطانيين مؤخرا (في رسالة حصلت المعارضة على نسخة منها) عن موقع ديفيد جامب في وزارة الداخلية بقوله: «يبدو أن للسيد جامب منصبا مؤثرا كبير في الوزارة». واضاف: «وعرفت انه طرح لموظفي سفارتنا (البريطانية) وجهة نظره حول المحاكمة الغيابية الاخيرة لشمانية من المواطنين. وكانت نصيحته لوزارة الداخلية انه اذا رجع الثمانية الى البلاد فانه يلزم اعادة محاكمتهم».

● وفي جنيف وزعت لجنة الدفاع عن حقوق الانسان في البحرين بيانا ردت فيه على كلمة وزير الخارجية امام اجتماع المفوضية. وجاء في البيان: «ان حكومة البحرين التي تكرر ترحيبها بعمل المنظمات غير الحكومية لحقوق الانسان لم تسمح، برغم الالحاح الشديد، بزيارة اي من هذه المنظمات الى البحرين. وعندما تصدر هذه المنظمات تقاريرها الموثقة لا تتردد عن تسفيهها وكيل الاتهامات الباطلة لها، وانها واقعة تحت تاثير الارهابيين والاصوليين. وان حكومة البحرين لم تدع ايا من مقرري الامم المتحدة لزيارة البحرين بينما تنهال الدعوات على المصفقين والمزورين. وانتهى البيان الى القول: «ان محنة حقوق الانسان في البحرين اكبر من ان تغطى بالكلمات المنمقة، وهي نتاج حكم استبدادي في غياب تطبيق الدستور الذي هو عقد بين الحاكم والمحكوم، وفي غياب المؤسسات الدستورية وفي مقدمتها المجلس الوطني والمحكمة الدستورية، وفي غياب مؤسسات المجتمع المدني وفي مقدمتها الاحزاب والنقابات وجمعيات النفع العام المستقلة ومنها لجان حقوق الانسان».

٢٧ مارس

● حاصرت قوات الشغب الاجنبية يوم امس مقبرة الحورة لمنع المواطنين من زيارة قبور الشهداء خصوصا قبر الشهيد عيسى قمبر الذي اعدم قبل عامين. وشوهدت ناقلات الجنود وهي تحاصر المقبرة بينما شهر الجنود المرتزقة اسلحتهم لارهاب المواطنين. واستمرت حالة الاستنفار عند مداخل العاصمة حيث كانت دوريات الشغب والمخابرات تراقب مداخل المنامة. وكان المشهد يعكس وجود توتر كبير في البلاد، خصوصا ان الدبلوماسيين والاجانب ادركوا قوة صلابة الموقف الشعبي واستمرار الرفض لسياسات رئيس الوزراء. وحسب مصدر دبلوماسي في المنامة فان حالة الاستنفار ومنع دخول مقبرة الحورة «حققت للمعارضة اكثر مما كان سيحققه السماح للمواطنين بزيارة قبور الشهداء». واضاف انه لم يكن بوسع احد تجاهل قوة المعارضة والتفاف المواطنين وراء المطالب المطروحة. واشار هذا المصدر الى حملة الاعتقالات التي حدثت في الايام القليلة الماضية وكيف انها فشلت في ردع المواطنين عن المشاركة في برنامج الاحتجاج السلمي، مؤكدا ان الحكومة خسرت باعتقال النساء والاطفال اكثر مما ربحته من منع بعض المظاهر الاحتجاجية، واصبح عليها ان تشرح للمنظمات الدولية اسباب قمعها الواسع.

الى ذلك استمر يوم امس خروج الشباب في عدد من المناطق وحرق اطارات السيارات. ففي منطقة البلاد القديم أغلق الشارع العام «شارع الشيخ سلمان» بالقرب من مدخل المنطقة وحدثت ربكة مرورية وتجمعت عناصر المخابرات والشغب ورجال الاطفاء الامر الذي اكد جدية الموقف. كما اكدت اصوات سيارات الاطفاء وهي تتجه نحو المناطق المتحركة استمرار الحركة الاحتجاجية بدون تراجع. وخرج مواطنو منطقة السنابس وحرقوا الاطارات كذلك. وحذا حذوهم مواطنو مناطق بوري والدراز وابوصيبع وباربار. ورابطت قوات الشغب عند مدخل الدراز لمنع خروج المسيرات الشعبية. وكان مواطنو منطقة عراد قد خرجوا ظهر امس الاول واشعلوا النيران في اطارات السيارات وفجروا اسطوانة غاز كبيرة بلغ صوت انفجارها مدى بعيدا. وخرجت مناطق المصلى وابوقوة والبرهامة كذلك. وشوهدت كتابات على الحيطان في منطقة الدراز، وكانت الكتابات الحائطية مكثفة الامر الذي دفع قوات الشغب للاعتداء على المنطقة ورش الجدران لاخفاء تلك الشعارات. اما في منطقة سار فقد كتبت الشعارات باللغتين العربية والانجليزية نظرا لتواجد عدد كبير من الموظفين الاجانب في المنطقة، واغلبهم يقرأ الانجليزية. وغطت الشعارات حيطان مناطق المصلى وسترة والسهلة وكرزكان.

● وانتقاما لهذه الحركة الاحتجاجية الناجحة قام جهاز القمع باعتقال عدد من المواطنين من مناطق متفرقة. فقد اعتقل الشيخ محمد تركي (في الثلاثينات من عمره) في الساعات الاولى من صباح امس بعد اعتداء قوات القمع على منزله. وهذا الشيخ هو امام جماعة مسجد مدينة عيسى. واعتبر اعتقاله استكمالا لتصفية العناصر الواعية التي يلتف المواطنون حولها. كما اعتقل من المنامة المواطن حسين الحلواجي. ومن منطقة بني جمرة اعتقل قبل ليلتين كل من حسين بن خير، وشخص آخر اسمه حسين، وشخص ثالث هو جعفر بن زيد. وفي محاولتهم القاء القبض على الثالث مارسوا سياسة العقاب الجماعي بوحشية. فقد ارعبوا مواطني الحي الذي يعيش فيه بطرق الابواب بقوة عند منتصف الليل وشتم الاهالي ومعتقداتهم ببذاءة. وكسروا ابواب بعض البيوت وعبثوا بمحتوياتها. وتجدر الاشارة الى ان الشخص البريطاني المسؤول عن تدريب تلك القوات على كيفية الاعتقال هو ديفيد جامب، الذي يحتل منصب «المستشار القانوني لوزارة الداخلية». واعتقل من منطقة الكورة الاستاذ محمد التل الذي كان معتقلا فترة طويلة في السابق ولم يطلق سراحه الا قبل بضعة شهور. واعتدت تلك القوات على مسجد الشيخ ابراهيم بمنطقة الديه وكسرت ابوابه وعبثت بمحتوياته.

● وعلم من جهة اخرى ان السجين عباس يوسف الحداق، من منطقة الدراز، اصبح يعاني من امراض نفسية وربما فقد عقله بسبب التعذيب الوحشي الذي تعرض له واستمرار اعتقاله في سجن انفرادي. وكانت محكمة امن الدولة السيئة الصيت قد حكمت على هذا الشاب بالسجن ثلاثة اعوام بتهمة المشاركة في الحركة الاحتجاجية السلمية التي تطالب باعادة العمل بدستور البلاد. وتجدر الاشارة الى ان كلا من حسين الجمري وعباس فرهود، حدث لهم الامر نفسه.

● وفي جنيف وزعت لجنة الدفاع عن حقوق الانسان في البحرين بيانا حول تواجد عيسى بوخوة، المدعي العام، ضمن الوفد الرسمي البحريني. وقال البيان ان وجود مثل هذا الشخص يمثل انتكاسة حقيقية لموضوع حقوق الانسان لانه يطالب باعدام المطالبين بالديمقراطية واعادة العمل بالدستور، او بالسجن مدى الحياة، ويستند الى الاعترافات المنزوعة تحت التعذيب كادلة ادانة للمتهمين. ويشجع المعذبين على توفير تلك الاعترافات امام محكمة امن الدولة.

● وينتظر المواطنون مصير النساء الاربع اللاتي تبدأ محاكمتهن غدا بسبب مشاركتهن العام الماضي في مسيرة سلمية في الذكرى السنوية الاولى لقتل عيسى قمبر. وهناك شعور عام بالاستياء في اوساط الشعب بسبب هذه المعاملة الوحشية للمرأة في البحرين.

● ويتوقع ايضا ان يكون الشهر المقبل حافلا بالفعاليات الشعبية. ففي اليوم الاول منه تحل الذكرى السنوية الثالثة لاستشهاد كل من محمد علي عبد الرزاق ومحمد جعفر عطية اللذين قتلا يوم السبت الاسود (الاول من ابريل ١٩٩٥). وفي ١٥ منه تحل الذكرى الثالثة للاعتقال الاول للشيخ الجمري. وفي ١٩ ابريل تحل الذكرى السنوية الثالثة لاستشهاد حسين العشيري. وتتستر الحكومة على قتلة هؤلاء الشهداء في تحد صارخ لدستور البلاد والمواثيق الدولية.

٣٠ مارس

● اكدت اللجنة الدولية للصليب الاحمر انها قابلت ١٥٠٠ سجين سياسي في البحرين خلال العام ١٩٩٧. جاء ذلك على لسان الناطقة الصحافية باسم المنظمة الدولية، دوريس بفيستر، في اتصال هاتفي معها. وقالت ان اللجنة قابلت ٢٠٠ معتقل في لبنان، و ٤٥٠ في الاردن و ٢٤٠ في الكويت، مقارنة بالعدد الكبير من المعتقلين السياسيين في البحرين التي هي اصغر من جميع تلك البلدان. وكانت المنظمة قد قابلت ١٤٢٦ معتقلا في ٢٦ مركز اعتقال بالبحرين في العام ١٩٩٦. وهذا يعني انه بعكس ما تدعيه الحكومة فان عدد المعتقلين قد ازداد في العام الماضي، اي بعد مضي ثلاث سنوات على انطلاق الانتفاضة الشعبية المباركة. وتجدر الاشارة الى ان هذا العدد لا يشمل اعدادا كبيرة من المواطنين يتم اعتقالهم باساليب شرسة لبضعة ايام يعذبون فيها بوحشية ويطلق سراحهم قبل ان تتمكن اللجنة الدولية من مقابلتهم. وكانت اوضاع السجون قد تحسنت قليلا في العام ١٩٩٦ بعد ان بدأت منظمة الصليب الاحمر زياراتها للمعتقلات، ولكنها شهدت انتكاسة كبيرة في الشهور الاخيرة خصوصا في سجن الحوض الجاف والقرين. ونجم عن ممارسة التعذيب النفسي والجسدي ان فقد عدد من المواطنين عقولهم، بالاضافة الى عدد من الذين استشهدوا تحت التعذيب.

● وعلى صعيد محاكمة الفتيات اللاتي شاركن في مسيرة سلمية العام الماضي للاحتجاج على اعدام الشهيد عيسى قمبر، فقد عقدت الجلسة الاولى يوم السبت الماضي (٢٨ مارس) واجلت حتى السبت المقبل. ومثلت امام المحكمة اربع فتيات احداهن لم تبلغ السن القانوني وهن: ليلى عبد النبي ربيع ، ١٧، أمل احمد ربيع، ٢٠، مريم احمد علي بلواي، ٨٢١، أحلام السيد مهدي حسن، ٢٠. وقبل المحاكمة اعتدت قوات الامن في ٢٥ مارس، على منزل البنت الاولى واعتقلت والدها واختها، رباب، وهي ام لطفلين: محمد، ٨ سنوات وعبد الله، ١٨ شهرا. وهي الآن معتقلة بسجن الاحداث بمدينة عيسى. وقد جيء بها مع والدها في ٢٨ مارس الى مركز التعذيب بجزيرة النبيه صالح للمثول امام المعذب ناصر المسلم. وامر هذا الجلاد بحضور زوج رباب وهو رجل معوق، وتم تعذيبه نفسيا امام زوجته ووالدها.

■ وقد ازدادت وتيرة الاعتقالات في الايام القليلة الماضية بعد ان قررت الحكومة الانتقام من المواطنين لمشاركتهم بشكل سلمي في احياء ذكرى استشهاد الشهيدين عيسى قمبر وحميد قاسم. ففي ٢٨ مارس اعتقل من منطقة جبلة حبشي كل من: ميثم سلمان، ١٩، محمد، ٢٥، سلمان عبد العزيز، ٢٠، مجيد عبد العزيز، ١٨، سلمان عبد الهادي، ١٨. واعتقل من منطقة السنابس سلمان مهدي سلمان الهباش، ١٦. وفي ٢٥ مارس اعتقل من بني جمرة كل من: شاكر جعفر زيد، ٢٤، حسين بن خير، ٢٤، حسين عطية، ٢٣، سلمان يوسف. ومن منطقة الدراز اعتقل جعفر المتقوي وصودر معه جهاز الكومبيوتر الذي بحوزته، وشخص آخر اسمه حسين.

ملحمة الطفولة وراء القضبان

اوقفوه معصوب العينين مكتوف اليدين من الخلف ووجهه الى الحائط. لم يعترض على ذلك. لكنهم عندما حاولوا إحناء رأسه الى الاسفل، انتفضت كرامته فشمخ بهامته الى السماء. ضربوه بالسياط وركلوه بالاحذية لكنه اصر إلا ان تبقى هامته أرفع من رؤوسهم الخانعة. ضربوا رأسه بالحائط مرارا حتى سالت الدماء عبيطة. مشى خطوات الى الشمال وهو يحرك رأسه الملتصق بالحائط، وما ان توقف حتى رأى الجلادون ان البطل قد خط بدماء جبهته «الموت للجلادين». لقد اسقط في ايديهم ولم يعودوا قادرين على وعي أنفسهم، فكيف يستطيع هذا الطفل ان يتحدى الجمع الهائل المدجج بالسلاح؟ وكيف اثبت انه اقوى من سجانيه ومعذبيه؟ انهال المعذبون ضربا وركلا وسحلا لذلك الجسد الغض، ولكن صوته كان اقوى من قعقعة سلاحهم: «يسقط القتلة»، «الموت للسفاحين»، «المجد لشعب البحرين». لقد أنهك الجسد الضعيف من الالم ويكاد يفارق الدنيا، فهل يستطيع تحمل اعباء النفس الكبيرة:

واذا كانت النفوس كبارا
تعبت في مرامها الاجسام

اسمعوا الطفل وهو يعالج الامه تهديدات بدون حدود: سوف يقطعون جسده قطعة قطعة، سوف يعتدون على شرف اهله، سوف يبقى في السجن حتى الموت..... لقد سمع كل ذلك من الابطال الذين صمدوا قبله وخرجوا من السجن ليعاودوا الكرة مجددا ويواجهوا قوات القمع والارهاب، فما الجديد في كل ذلك؟ أليس هو على الحق؟ فما الذي يضيره ان انتصر او قدم نفسه فداء ما دام رابحا على اي حال؟ في الزنزانة الضيقة كان الطفل ينتظر عذابا اكبر. جيء له بصورة احد القادة وقيل له: ابصق عليها، فوجه وجهه للجلاد وبصق في وجهه، فكان نصيبه المزيد من التعذيب والضرب والحرمان من الطعام والنوم. وفي احدى الليالي الباردة طلب منه التوقيع على «اعترافات» خطيرة بانه كان يخطط لقلب نظام الحكم بالقوة ضمن «منظمة ارهابية»، وانه كان مرتبطا «باجهزة استخبارات اجنبية»، وغيرها من الاتهامات التي يسطرها مؤلفو وزارة الداخلية. رفض التوقيع في البداية فوجد نفسه مرميا في الهواء بدون ملابس والماء البارد يصب عليه من كل جهة. لكن عظمة روحه كانت اكبر من جهاز القمع والتعذيب كله. فلم يهن ولم يلن ولم يتراجع شعرة عن موقفه. لم يسمع في حياته من قبل، وهو ابن الثلاثة عشر ربيعا، ان طفلا هزم جيشا، ولم يقرأ بعد شيئا عن قصص الانقلابات والمؤامرات، ولم يطلع على ملاحم الابطال، فكل شيء يبدو في عينيه ضربا من الاحلام، لكنه يحدث نفسه ويقول لها انه في حالة من اليقظة وليس نائما. يتحسس اعضاءه الجريحة فتؤلمه، وينظر الى يديه فيرى اصابعه منزوعة الاظافر، فيقول في نفسه: «أنا أتألم، فانا موجود»، ويتلفظ بكلمات تارة اخرى لا يفهمها الا القليلون: «هم يعذبونني فهم زائلون».

ما هو مقياس الحياة والموت؟ كيف تفرق بين اليقظة والنوم؟ ما الفرق بين الحرية والعبودية؟ من هو الغني ومن الفقير؟ من هو السعيد ومن الشقي؟ تساؤلات تغازل عقل الصبي العملاق فيجد نفسه يتعمق يوما بعد آخر في علم المنطق والكلام، ولا يجد نفسه محتاجا الى دليل او برهان، فكيانه كله يوفر له ذلك. الم يسمع قبل اعتقاله قصص ما يحدث في الزنزانات؟ لكن ما سمعه عن معاناة ابناء فلسطين في زنزانات العدو الاسرائيلي لم يعد غريبا عليه، فها هو يعيش بين جدران اربعة تحوط به الزبانية ويحاولون عبثا ثنيه عن موقفه، فيجد في نفسه قوة هائلة تساعده على رفض عروضهم. لقد قرأ قصص السابقين من المجاهدين والاحرار، وقرر ان يكون احدهم. ولماذا لا يكون كذلك؟ تذكر ذات يوم ما حدث له وهو يصعد على كتف احد اصدقائه ليخط على الجدار عبارات قرأها في احد المنشورات السرية. لم يكن عمره آنذاك يتجاوز التاسعة، لكنه وعى ان الامر اكبر مما يتصور. وعلى اية حال فلماذا لا يغامر كغيره؟ كتب بيديه عبارات تعكس ما فهمه الطفل من هموم الكبار، لكنه ركز في نفسه حب التفكير والمناقشة والترفع عن هموم الصغار. وما اكثر صغار النفوس في عالم يعج بالمؤثرات المادية وبيع الضمائر واستئجار الاقلام.

في عالمه الصغير بين الجدران الاربعة كان الطفل قد اجتاز الامتحان واصبحت نفسه كبيرة بكبر القضية وعقله متطلعا لعالم تسوده الحرية والعدالة ويغيب عنه حكم الطغيان والاستبداد. هناك كان تفكيره يضاهي تفكير الساسة والمفكرين، فكيف يحدث التغيير في هذا البلد المعذب؟ لا بد من التغيير، فقد قاسى العذاب والمحنة لانه كتب عبارة تطالب بحق مشروع، ودافع عن مظلومين اعتقلوا بدون وجه حق، ودافع عن سيادة بلده وكرامتها. وشيئا فشيئا استقر في نفسه قرار التغيير الذي لا بد ان يحدث. انه يقضي ايامه محروما من حريته، وممنوعا من اتمام دراسته، وفاقدا لحنان الوالدين وهو في طفولته، فهل كل الاطفال في العالم يعيشون مثله؟ لا يظن ذلك، فلا بد ان يحدث التغيير السياسي، والمطالب التي يطرحها الشعب وتعبر عنها المعارضة باساليبها المتحضرة عادلة وضرورية لتحقيق الامن والاستقرار في البلاد. انه صامد في دربه، تكبر طموحاته كل يوم مع تقدم عمره. انه مشروع تغيير حقيقي في البلاد ربما يفوق حجما وتأثيرا ما هو مطروح اليوم. فالتاريخ يأخذ مجراه، وسنن الله في خلقه ماضية، ولن تجد لسنة الله تبديلا ولن تجد لسنة الله تحويلا. المشروع يتحول في دماء اطفال البحرين الى حركة ووجود يستعصي على الموت ويستعلي على التعذيب ويستقوي بالتضحيات.

محنة أوال

أرهطي هم؟ ما أبعد العتب من رهط — أقاموا صروح الظلم من عائد النفط
تمادوا بغي واستطالوا بسطوة — فتعسا لهم من خاسرين ومن سقط
وشعب أوال يرفع اليوم راية — تطالب بالدستور والعدل والقسط
يقدم للتاريخ أروع صفحة — وينصع أمجادا ويفدق إذ يعطي
هو الشعب لا يثنيه عن نيل أمره — تحد وأرهاب ولا مقرع الشرطي
ولا يجزع الآلام مهما تعاظمت — ولا يقبل التهديد بالقيد والسوط
ويشمخ هاما في أوال بعزة — ويقطع في درب العلى كامل الشوط
ليحيا كريما في نظام مقنن — له حقه المحفوظ في الحل والربط
على هامة التاريخ يكتب بالدما — عباراته مستلهما منهج السبط
تقدم على درب الشهادة واعيا — وأنعم بمنهاج الشهادة من خط

■O■

عصفورة الدوح لا تخشي تعنتهم — طيري كما شئت او في أرضنا حطي
فلتصمتي ولتكوني غير واعية — إياك ان تركني يوما الى قط
لا ترقصي فوق غصن مائل طربا — فالكل من أمره حيران في فرط
وان رأيت الاسارى في سلاسلهم — فلتمنحيهم جميعا أفضل النوط
الزهر يذوي أسى في كل سنبلة — من كيدهم ويموت الورد في الغيط
فالمجد في جبهة الاحرار مؤتلق — يلوح كالغادة الحسناء بالقرط
أنعم بهم في ذرى العلياء غايتهم — أكرم بنهضتنا الغراء من خط
لا بد ان ينحني الجلاد منهزما — يوما لشعبي بلا قيد ولا شرط

حل مجلس ادارة جمعية المحامين أكد عقلية الاستبداد . التتمة من ص ١

انفسهم موضع سخرية المنظمات غير الحكومية وازدراء النشطاء في مجال حقوق الانسان. ولم يتضح بعد ما اذا كان من ضمن برنامج عملهم الاستمرار في سياسة الرشوة لبعض المنظمات لكي تلف معهم، كما حدث في اجتماعات الدورة السابقة للجنة الفرعية لحقوق الانسان عندما كشف النقاب عن قيام حكومة البحرين بدفع رشوة قدرها ١٠٠,٠٠٠ دولار لاحدى المنظمات.

ان هناك الآن سباقا محتدما بين شعب البحرين الذي يطالب باعادة العمل بدستور البلاد واجراء انتخابات برلمانية حرة والسماح بالحريات العامة طبقا لمواد الدستور، والحكومة التي يراسها الشيخ خليفة بن سلمان ال خليفة التي تصر على الاستمرار بالعمل وفق احكام الطوارىء خصوصا قانون امن الدولة السيء الصيت. وقد شجب العالم ذلك القانون وطالب بالغائه، كما طالب بالغاء محكمة امن الدولة، وهي الذراع القضائي لذلك القانون. وهذا السباق يزداد احتداما خصوصا في الخارج حيث فشلت الحكومة بشكل كامل في اقناع احد بمواقفها وسياساتها، واحرجت حتى اقرب اقربائها. وكدليل على فشلها رفض المدعوين من الشخصيات الفكرية والسياسية حضور الندوة التي عقدت في المنامة في اواخر شهر فبراير حول الاعلام العربي الاوروبي. وكانت تلك الندوة التي خصص لها رئيس الوزراء ميزانية كبيرة محاولة لاظهار وقوف تلك الشخصيات المدعوة الى جانب حكومة البحرين، الامر الذي لم يتحقق. واقتصر الامر على حضور عدد محدود جدا من ذوي الكفاءات المحدودة الذين ذهبوا الى المنامة غير عارفين بحقيقة ما يجري هناك من صراع بين الدعاة الى الحرية والديمقراطية من جهة ورموز الاستبداد والقمع من جهة اخرى. ورجع العديد منهم وهم مقتنعون باراء المعارضة بعد ان التقوا سرا بالعديد منهم.

لقد اكدت التطورات الاخيرة استمرار الصراع بين شعب البحرين وحكومة خليفة بن سلمان، وهو الصراع الذي بدا منذ ان امر الاخير بحل البرلمان المنتخب وعلق العمل بالدستور قبل ثلاثة وعشرين عاما. وهو صراع مرير قدم خلاله شعب البحرين الكثير من التضحيات حيث ازداد رئيس الوزراء شراسة وارهابا وقمعا خصوصا مع ازدياد فشله في تحقيق اي تعاطف في الداخل والخارج، وشعوره ان حكومات الخليج الاخرى لا ترتاح له ولا تحب سياساته. ولم يعد امام شعب البحرين من طريق سوى الاستمرار في نهج المقاومة المدنية التي اثبتت فعاليتها واكدت تحضره وثقافته وقدرته على خوض الصراع وفق مبادىء انسانية واسلامية عالية. وشعب كهذا لا بد ان يكلل الله جهوده بالنجاح والنصر.